جامعة العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مكانة البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية التونسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة
أمينة مسنادي

إشراف الأستاذ
سمير كيم

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
التهامي مباركي	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
سمير كيم	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وتقدير

الحمد لله الواحد والأحد الذي خلق السموات بلا عمد، وقسو الرزق ولو ينس أحد، له الحمد حتى يرضى وله الحمد إذا رضي، واحمده كثيرا على أن يسر لي أمري في القيام بهذا العمل ، وإتمام المشوار الدراسي بنجاح وتوفيق منه وحده.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل كيو سمير قبل أن اشكره عن العمل اشكره على المعاملة ، وقبل شكره على القصد في العمل الصدق فيه .

اشكره على كل كلمة كانت لي حافزا ودافعا وعزيمة لإخراج هذا العمل وعلى كل توجيه أنار لي سبيلي.

كذالك أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشةالاستاذ سعدي عبد المجيد والأستاذ مباركي التهامي

إلى أساتذة قسو العلوم السياسية بجامعة تبسة

إلى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد ولو بكلمة طيبة جزاكم الله عني خيرا

مقدمة

مقدمـة:

تعتبر نهاية الحرب الباردة المنعطف الحاسم في تاريخ القرن العشرين، والتي كانت تنبئ بتحول كبير في الشؤون الدولية وتغير مجرياتها، حيث برزت موجة من التغيرات التي مست مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية، والعسكرية وشهدت هذه الفترة سيطرت العامل العسكري في تسيير شؤون العلاقات بين الدول من خلال إنشاء التحالفات العسكرية الذي تسعى من خلاله الدولة الحفاظ على مصالحها والحفاظ على وحدة أراضيها.

لكن تراجع هذا العامل وبروز العامل الاقتصادي كمحدد أساسي للعلاقات الدولية، والذي له دور كبير في التأثير في العلاقات الدولية وأحدث ديناميكية على المستوى الدولي والسياسيات الاقتصادية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، وجعلت هذه التفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية من الاتجاه نحو تكوين تكتلات اقتصادية وزيادة التعاون بين الدول التي تكون فيها تقارب في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، من أجل تحقيق مصالح اقتصادية مشتركة في ظل تزايد الاعتماد المتبادل، والاستثمارات وتشجيع التبادل التجاري بين الدول مما أدى إلى خلق علاقات جوارية

خاصة في منطقة المغرب العربي إذ تعتبر العلاقات الجزائرية التونسية التي ساهم التقارب فيها بفضل عدة عوامل أهمها القرب الجغرافي والتماسك الاجتماعي، أدى إلى وجود هذه العلاقات التي تعدت من الجانب الأمني إلى الاقتصادي من خلال التبادل التجاري، وتنوع حجم هذه المبادلات خاصة بتميزهما ببنية اقتصادية ضعيفة وكذا تدني اقتصادي شمل كل الميادين، باعتبار انها تعتمد في صادراتها على البترول والغاز كمصدر أساسي لمداخيلها من العملة الصعبة، حيث وجدت الجزائر وتونس غير مكتفية ذاتيا فاتجهت للتعامل مع الدول الأوربية وتبادل المنتجات فيما بينها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في دراسة العلاقات الاقتصادية الجزائرية التونسية كعلاقات ثنائية وتنقسم هذه الأهمية إلى:

الأهمية العلمية:- كونها تندرج ضمن تخصص الدراسات الإستراتيجية والتعرف أكثر على حقل العلاقات الدولية.

الأهمية العملية: -يندرج هذا الموضوع ضمن الدراسات الحديثة واعتباره موضوع حديث الدراسة.

- ❖ إضافة إلى أن الجزائر وتونس تنتميان إلى منطقة المغرب العربي ونتيجة لذلك وجب دراسة العلاقات الجزائرية التونسية خاصة وأن الجزائر وتونس تلعب دور كبير في التقليص من التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة المغاربية من ظاهرة الإرهاب وغيرها،
- ❖ إضافة إلى أنه موضوع جديد يتيح لنا إمكانية استشراف العلاقات الجزائرية التونسية.
- ❖ كونه يكسب الباحث أهمية لمعرفة ما يحدث من علاقات وتفاعلات في منطقة المغرب العربي ويكسبه رصيد معرفي عن هذه العلاقات.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ❖ تقديم رؤية تحليلية شاملة للعلاقات الجزائرية التونسية، بالتركيز على البعد الاقتصادي في قالب علمي.
- ❖ دراسة أهداف العلاقات الجزائرية التونسية وتبيان وضعية الجزائر وتونس في إطار المغرب العربي والإتحاد الأوربي.
- ❖ معرفة درجة الاستفادة من هذه العلاقات بين البلدين في إطار من التعاون والتقارب.

- ❖ تحديد مصالح كل طرف لدى الطرف الآخر وبالتالي تحديد القضايا والموضوعات التى تتقاطع فيها هذه المصالح.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع لسببين أحدهما ذاتي وآخر موضوعي:

- ❖ يتمثل السبب الذاتي في الرغبة في دراسة العلاقات الجزائرية التونسية كونه يندرج ضمن تخصص العلاقات الدولية.
- ❖ أما السبب الموضوعي فيتمثل في معرفة العلاقات بين البلدين ودراسة أهدافها والعوامل التي أدت إلى تعثرها وتحليل أسباب ضعف الاقتصاد بين الدولتين.
- ❖ الرغبة لاكتشاف مزيد من الجوانب المعرفية حول العلاقات الجزائرية التونسية.

الدراسات السابقة:

بالرجوع للدراسات السابقة التي تناولت موضوع البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية التونسية، نجد أن معظمها اختص في دراستها في اطار المغرب العربي ومن بين هذه الدراسات:

- ❖ عبد السلام قريقة مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية بعنوان "دور الجزائر في اطار المغرب العربي"بجامعة الجزائر تمت مناقشتها سنة 2004، حيث تمحورت إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

هل يمكن للجزائر أن تلعب دور المحور في منطقة المغرب العربي؟

حيث تطرق في هذه المذكرة على أهمية منطقة المغرب العربي في السياسات الدولية وتحديد أبعاد الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي، وتقييم هذه الشراكة في اطار العلاقات الأورو مغاربية وخلصت الدراسة إلى تصور الدور الريادي للجزائر في المنطقة المغاربية ومدى نجاح النظام السياسي في الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية الحقيقية التي تقوم على مبدأ التداول على السلطة وضرورة اهتمام الجزائر بعمقها الاستراتيجي الإقليمي.

- ❖ محمد عباس محرزي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بعنوان: "نحو تنسيق ضريبي في اطار التكامل الاقتصادي المغاربي" بجامعة الجزائر تمت مناقشتها في سنة 2005 حيث ركز فيه على التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي مركزا في دراسته على الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن يساهم التنسيق الضريبي في تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي ؟

ودراسة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي إضافة إلى مشاريع التنسيق الضريبي بين دول المغرب العربي، وأسلوب التنسيق الضريبي في اطار التكامل الاقتصادي المغاربي وإشكالية تجسيد هذا التنسيق وكذا إشكالية عمل التنسيق الضريبي رفقة السياسات الاقتصادية الأخرى.

الإشكالية:

بعد محاولات متعددة للعمل الجماعي والمشترك بين دول المغرب العربي التي تميزت بالفشل سعت كل من الجزائر وتونس إلى إقامة علاقات ثنائية شملت الجانب الاقتصادي، السياسي، والأمني الأمر الذي أدى إلى وجود تعاون بين البلدين.

وبناءا على ما سبق فإن الموضوع يرتكز على الإشكالية المركزية مفادها:

- ❖ كيف يساهم البعد الاقتصادي في تعزيز العلاقات الجزائرية التونسية ؟

ولتفكيك الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية:

- ❖ ما أهمية ومكانة البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية ؟
- ❖ ما هي جوانب التقارب الاجتماعي والأمني بين الجزائر وتونس ؟
- ❖ وما هو حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس ؟

الفرضية:

- ❖ كلما تراجعت نسبة التبادلات التجارية بين الجزائر وتونس أثر ذلك في مسار العلاقات بين البلدين.

❖ كلما زاد التعاون الأمني بين الجزائر وتونس كلما ساهم ذلك في زيادة التقارب بينهما.

الإطار المنـهجي:

من خلال تتبع مسار العلاقات الجزائرية التونسية ارتأينا أن نعتمد على:

❖ **المنـهج الوصفي:** وهو منهج يعتمد على وصف ظاهرة في العلاقات الدولية ومعرفة أسبابها ودوافعها، واعتمدنا على المنهج الوصفي في دراسة العلاقات الجزائرية التونسية قصد وصف هذه العلاقات وصفا شاملا، ووصف الأسباب والدوافع التي أدت إلى التقارب الجزائري التونسي.

❖ **منـهج دراسة الحالة:** وهو منهج يهدف دراسة ظاهرة معينة وآخذها كعينة للدراسة، واعتماد منهج دراسة الحالة في هذا الموضوع قصد تبيان التقارب في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتونس باعتبارهما يجسدان علاقة من بين العلاقات الجوارية.

❖ **المقترب النسقي:** قصد دراسة التفاعل داخل البيئة الداخلية للجزائر وتونس ليتشكل في شكل علاقات اقتصادية وسياسية وأمنية بين البلدين.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى خطة مكونة من ثلاثة فصول، وكل فصل قسم إلى ثلاثة مباحث تضمن الفصل الأول كدراسة مفاهيمية ونظرية للبعد الاقتصادي تم التطرق إلى تعريف الاقتصاد السياسي الدولي ومبادئه وأهدافه إضافة إلى أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية وتأثير هذا البعد في العلاقات الدولية، إلى جانب النظريات لدراسة البعد الاقتصادي بالإضافة إلى دراسة النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.

وتم تخصيص الفصل الثاني كدراسة تحليلية للعلاقات الجزائرية التونسية حيث خصص فيه الحركيات السببية للثورة التونسية، وأسباب الثورة التونسية وموقف الجزائر من هذه الثورة.

كما احتوت الدراسة على البعد الأمني للاشارة فيه إلى التعاون الجزائري التونسي في مكافحة الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى التقارب الاجتماعي والثقافي بين البلدين.

وتم في الفصل الثالث التطرق إلى البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية التونسية بدراسة واقع المبادلات التجارية بين البلدين والاستثمار والسياحة، وتقديم التحديات الداخلية والخارجية التي أدت إلى عرقلة العلاقات الجزائرية التونسية، والجهود المبذولة لتجاوز العراقيل التي تواجهها هذه العلاقات.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للبعد الاقتصادي في العلاقات الدولية

يعتبر الاقتصاد السياسي الدولي من أهم العوامل التي تحكم العلاقات الدولية وتمثل أحد المواضيع الأكثر جدلا في العلاقات الدولية

ونظرا لارتباطه بالسياسة أصبح يحدد توجهات الدولة على المستوى الخارجي ويحدد أهدافها وعلاقتها سواء كانت تعاونية أو في إطار تحقيق مصالحها تجاه الدول الأخرى، وتعزيز الجهود الرامية إلى حشد الاستثمارات في جميع المصادر وتطوير السياسات التجارية، وتنويع الصادرات بين الدول وتدعيم المشاريع التجارية، وتعزيز القدرة على المنافسة، وذلك من خلال تعزيز التجارة الخارجية من قبل الدولة، من خلال تعزيز الاستثمارات التجارية سواء كانت زراعية أو صناعية، حيث تستطيع الدولة من خلاله البحث عن الوسائل التي تستطيع الدولة من خلالها لحصول على مصلحتها وذلك بالاعتماد المتبادل بين الدول الذي يسمح للدولة بإقامة جسر من التعاون الاقتصادي يكون الاستثمار والتجارة أساسين..

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال دراستنا لتعريف الاقتصاد السياسي الدولي ومبادئه وأهدافه إضافة إلى أهميته وتأثير البعد الاقتصادي ودراسة الجانب النظري من خلال تركيزنا على النظرية النيوواقعية، والنظرية النيوليبرالية.

المبحث الأول: دراسة مفاهيمية للاقتصاد السياسي الدولي

يعتبر الاقتصاد السياسي الدولي أحد المفاهيم الهامة في مجال العلاقات الدولية كونه يدرس العلاقات الاقتصادية بمختلف جوانبها، باستخدامه لأدوات اقتصادية من شأنها تحقيق ترابط بين الدول.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد السياسي الدولي

قبل التطرق إلى تعريف الاقتصاد السياسي الدولي تجدر الإشارة إلى تعريف الاقتصاد السياسي.

يعرف محمد دويدارفي كتابه" مبادئ الاقتصاد السياسي" الاقتصاد السياسي على أنه: "نظرية تطور قوانين الاقتصاد القومي والحياة الاقتصادية القومية، ويرتبط من جهة بدراسة الفرد ويمتد من جهة أخرى ليدرس الإنسانية جمعاء".

فالأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي في الكلمات الإغريقية Politikos التي تعني على التوالي منزل اجتماعي، قانون[1].

وتنظر الليبرالية والماركسية، الميركنتلية الاقتصاد السياسي على أنه:

1- الليبرالية: تنظر إلى السياسة والاقتصاد على أنهما مجالان منفصلان ومنتقلان نسبيا.

2- الماركسية: فترى أن الاقتصاد هو محدد للسياسة، والهيكل السياسي.

3- أما الماركنتيلية: فتنطلق من تبعية الاقتصاد لمصالح الدولة استنادا من مصالح الرخاء الداخلي إلى مصالح الأمن الدولي.

ويعرف "هانريدر" « Hanrider » الاقتصاد السياسي الدولي على أنه الأنواع أو المستويات المختلفة من التفاعل التي تحدث على المستوى الدولي، فهناك التفاعلات الأفقية التي تحدث من خلال

[1]- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، (الإسكندرية: دار الجامعة المصرية، 1993)، ص. ص. 10- 11.

الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف كذلك هناك التفاعلات عبر القومية التي تقع بين المجتمعات من خلال التعاملات عبر الحدود القومية بين المنظمات والجماعات عبر القومية.

ويعرف روبرت غيبلن الاقتصاد السياسي الدولي على أنه "هيكلا متكاملا من النواة والمحيط والرابطة الرئيسية لهذا النظام".

ويعرف أنور محمد فرج في كتابه النظرية الواقعية في العلاقات الدولية على أنه "التقسيم الدولي التسلسلي للعمالة الذي يحدد موقع مجتمع ما في النظام وهيكل الاقتصاد العالمي مسؤول عن العلاقات الخارجية والمزايا الداخلية لفرادى المجتمعات على السواء".

ويعرفه أنور محمد فرج "على أنه يمثل العلاقة بين السياسة والاقتصاد ويشمل الاقتصاد السياسي الدولي دراسة المنطقة التي يلتقي السياسة الدولية والاقتصاد الدولي لأنها تمثل تحقيق الأساس السياسي للعمل الاقتصادي والأساس الاقتصادي للعمل السياسي"[1].

ويعرف أيضا على أنه "أحد العلوم الاجتماعية التي تدرس التفاعل والتأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة على الساحة الدولية بشكل أصله ومعناه موضوع نقاش حد بين العلماء".

ويعرف أيضا "أن الاقتصاد السياسي الدولي يمثل الإطار الذي يجمع المعاملات الاقتصادية بين دول العالم فيهتم بالعلاقات التجارية بين البلدان وتطور أسعار الصرف والقدرة التنافسية الاقتصادية".

ويسعى الاقتصاد السياسي الدولي لتوضيح الأنماط والنتائج المترتبة على المعاملات والتفاعلات بين السكان في مختلف البلدان بما في ذلك الاستثمار والتجارة وتحركات عوامل الإنتاج[2].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول "الاقتصاد السياسي الدولي يهتم بدراسة مختلف الجوانب الاقتصادية للدول باعتباره يحدد العمل السياسي للدولة ومكمل لسياسة الدولة على المستوى الخارجي".

---

[1]– أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نظرية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص.ص. 263– 264.

[2] - Micheal westh, what is international political economy, http://www.2ups.edu/ipe.consulter 13/4/2015.

وعليه فان الاقتصاد الدولي هو "التفاعل بين الأبعاد الداخلية والخارجية من منظور يركز على التفاعل بين الاقتصاد والسياسة، وبهذا يمثل حلقة مكتملة ومرتبطة بالمفهوم الجديد في دراسة العلاقات الدولية"[1].

وعليه نخلص إلى تعريف إجرائي بان الاقتصاد السياسي الدولي يمثل الارتباط والتكامل بين الاقتصاد والسياسة من جهة والتفاعل بين الجوانب الاقتصادية للدول من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي للدول من جهة أخرى وتحقيق الأمن للدول ودراسة التجارة والاستثمار وغيرها.

المطلب الثاني: مبادئ الاقتصاد السياسي الدولي

يعتمد الاقتصاد السياسي الدولي على مجموعة من المبادئ نجملها في:

- ✓ وجود الدولة والسوق المتوازيين في العالم الحديث وتفاعلهما المشترك يؤديان إلى إيجاد اقتصاد سياسي، إذ بدونهما لا يمكن أن يكون ثمة اقتصاد سياسي.
- ✓ إن غياب الدولة فإن ميكانيكية الأسعار أو حركتها وقوى السوق أن تحدد نتائج الفعاليات الاقتصادية، وذلك هو الميدان الحقيقي لرجل الاقتصاد.
- ✓ إن غياب السوق إن الدولة أو ما يعادلها هي التي تخصص الموارد الاقتصادية، فالدولة والسوق في التحليل التالي هو ما دعاه ماكس ويبر الأنماط المثالية.
- ✓ إن تأثير اقتصاد السوق العالمي في العلاقات الدولية، والطرق التي تتبعها الدول للتأثير في قوى السوق تتضمن ثلاث قضايا وثيقة الاتصال ببعضها. الأولى هي الكيفية التي يؤثر بها الترابط في السوق وفي السياسة الدولية، وتتأثر بها خاصة من جراء غياب الزعامة السياسية، والثانية هي تفاعل التغيير الاقتصادي والسياسي الذي يؤدي إلى تنافس شديد بين الدول، والثالثة هي تأثير السوق العالمي في التطور الاقتصادي.

[1]– غازي مصلح، **الاقتصاد السياسي في العلاقات الدولية**، في الموقع http://samapal.net بتاريخ 08 أفريل 2015.

- ✓ إن اقتصاد السوق يميل إلى التوسع جغرافيا، فيتعدى الحدود السياسية ويشمل أعدادا متزايدة من الجنس البشري.
- ✓ يميل نظام اقتصاد السوق على المستوى المحلي والدولي إلى إيجاد تقسيم هرمي للعمل بين المنتجين استنادا إلى التخصص بشكل خاص أو ما يدعوه الاقتصاديون بالقوانين النسبية أو التكاليف، وكنتيجة لقوى السوق فالمجتمع المحلي والدولي يعاد تنظيمه بحيث يصبح قلبا ديناميكيا.
- ✓ يميل اقتصاد السوق أيضا إلى إعادة توزيع الثروة والفعاليات الاقتصادية ضمن المجتمع وبين المجتمعات.
- ✓ إن تأثير اقتصاد السوق يكون قوى في طبيعة، وتنظيم المجتمعات وفي العلاقات السياسية، التي تكون بينها، ومع أن هذه النتائج أو العواقب قد تكون مفيدة ومرغوبا فيها من قبل مجتمع ما، فقد تكون النتائج الأخرى لها آثار سلبية على رغبات ومصالح مجتمعات الدول القوية.
- ✓ تتفاعل الدولة والسوق لخلق هيكل الاقتصاد السياسي الدولي أي تلك المظاهر الثابتة نسبيا للاقتصاد العالمي التي تتضمن التقسيم الدولي للعمل، وشبكة التجارة والنظام النقدي والمالي الدولي، فضلا عن القواعد أو الأنظمة التي تحكم هذه الفعاليات الاقتصادية، وتميل هذه الهياكل إلى أن تعكس كلا من قوة الفاعلين وفعالية القوى السوقية[1].
- ✓ السيطرة كظاهرة اقتصادية واقعية، وهي ليست بالإضافة إلى ذلك ظاهرة استثنائية مقصورة على العلاقات الاقتصادية بين الدول، إذ أننا نقابلها أيضا بين الوحدات الاقتصادية داخل الاقتصاد القومي.

ففي نطاق الاقتصاد القومي للوحدة المسيطرة في حالة الاحتكار، والمنافس المسيطر في حالة المنافسة الثنائية ومنافسة القلة.

[1]– روبرت غيبلن، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 125. 135.

- ✓ حرية التجارة: تحدث آدم سميث في كتابه ثرة الأمم عن فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية تتبع للبلد لإفادة من مزايا تقسيم العمل.

لأنها توسع حجم السوق، ولقد تحدث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه بالنظام الماركنتلي وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول، حيث يرى آدم سميث أن وجود فرق بين نقطة الإنتاج في بلدين شرط كاف لقيام التجارة بينهما، وهذا هو المبدأ المعروف بمبدأ النفقات المطلقة، فاختلاف النفقات المطلقة بشكل أساس للتخصيص وتقسيم العمل الدولي.

- ✓ إن هناك مجال للنفع من التجارة إذ يتوقف الأمر على اختلاف النفقات النسبية وليس النفقات المطلقة، ولقد كان تصحيح هذا التصور الخاطئ هو الإسهام الحقيقي لريكاردو[1].
- ✓ التبادل الدولي: حيث يركز هذا المبدأ على مجموع الصادرات والواردات التي تنشأ بين بلدين أو أكثر، باعتبارها أساس الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، سواء كانت هذه الصادرات من سلع أو صادرات الخدمات أو صادرات ذهب أو صادرات الخدمات.
- ✓ ومن منظور آخر تقر النظرية الماركسية للاقتصاد السياسي الدولي قيمة أيضا في تركيزها على التغيير السياسي الدولي، وعلى دور التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في تفسير ديناميكية النظام الدولي[2].

[1]– عبد الله وهبة، **الاقتصاد السياسي الدولي**، على الموقع: http://3arabcioud:com بتاريخ 08 أفريل 2015.

[2]– أنور محمد فرج، **المرجع السابق**، ص. 267.

المطلب الثالث: أهداف الاقتصاد السياسي الدولي

يمكن تقسيم أهداف الاقتصاد السياسي الدولي إلى مستويات:

1- الأهداف السياسية:

يساهم الاقتصاد السياسي الدولي في السياسة الاقتصادية، فهو لا يقترح أهداف سياسية واجتماعية إنما يبين فيها إذا كانت تلك الأهداف منسجمة مع بعضها البعض وتقابله للتحقيق من الناحية الاقتصادية لتحقيق تلك الأهداف من ناحية أخرى[1].

فالاقتصاد السياسي الدولي يعتبر محور التفاعل ما بين الاقتصاديات والسياسات في العالم، فمن ناحية يقدم توزيع القوة في النظام السياسي الدولي، وطبيعة النظام الذي يتولد في داخله النظم التي تحكم العلاقات الاقتصادية.

فالاقتصاد السياسي يعتبر ملائما جدا لدراسة السياسة الخارجية للدول النامية ودول العالم الثالث كونه يبحث في أثر الخصائص الهيكلية الاقتصادية والسياسية والقوى السياسية على سلوك السياسة الخارجية والتفاعل ما بين تلك القضايا وقضايا التنمية والاستقلال والبناء والتبعية من ناحية، وسياسات تلك الدول الخارجية من ناحية أخرى.

فدول العالم الثالث تجد صعوبة في التوفيق بين مراجعة الحاجة إلى المساعدات الخارجية من جهة والمحافظة على استقلالها وامتلاكها لقرارها من ناحية أخرى تحديدا في مجال المساعدات المشروطة، إذ تمثل قيودا تحد من استقلاليتها في اتخاذ القرارات خصوصا ما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمر الذي يعكس الصعوبة بمكان الربط بين الأوضاع الداخلية من الحاجة إلى التنمية، والازدهار والسياسة الخارجية التي تربط هذه الدول بالمصالح الإستراتيجية مع الدول الكبرى المانحة[2].

[1]- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د س)، ص. 430.

[2]- غازي مصلح، **المرجع السابق**.ص.1.

2- الأهداف الاقتصادية:

يهدف الاقتصاد السياسي الدولي من الناحية الاقتصادية إبراز العلاقة القائمة بين الدولة ودولة أخرى، ويقدم وصفا واضحا لطرق تسيير وإدارة الثروات النادرة، والمحافظة على التعاون التجاري والنقدي بين الدول، وتوسيع المبادلات التجارية بين الدول.

ويهدف أيضا الاقتصاد السياسي الدولي إلى توجيه السياسة الاقتصادية الدولية وفقا لبعض الأهداف السياسية، حيث يقوم باقتراح سياسة اقتصادية فيما بين الدول.

إضافة إلى الارتباط المباشر والإيجابي لمصالح الدول والتأثير المتبادل بين الدول، خاصة في مجال المساعدات الاقتصادية والمواد الخام والطاقة وصولا إلى الموقع الإستراتيجي وتحسين الإنتاج من خلال الجودة والإعفاء من الرسوم الجمركية، وفتح الحدود لانسياب التجارة الدولية بدون قيود ويظهر هذا من خلال إنشاء التكتلات الاقتصادية سواء الإقليمية أو العالمية.

ومن بين هذه التكتلات الدولية هي الاتحاد الأوروبي، النافتا، جنوب شرق آسيا وغيرها، التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد الدولي في مختلف أنحاء العالم، والاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين هذه الدول، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وتجلياتها على دول العالم، بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية التي تسهم في النمو المتزايد للتجارة الدولية[1].

[1]- عبد الله وهبة، **المرجع نفسه.**

المبحث الثاني: أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية

يعتبر البعد الاقتصادي ذا أهمية في العلاقات الدولية، خاصة في ظل تنامي القوة الاقتصادية للعديد من الدول، ونظرا لهذه الأهمية أصبح الاقتصاد يلعب دورا كبيرا خاصة في التأثير في السياسة الخارجية للدولة وإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مكانة البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية

تكمن مكانة البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية باعتباره المفسر الأساسي لظواهر العلاقات الدولية، إذ أصبح عالم اليوم هو عالم الاقتصاد بلا منازع، ومن امتلك زمام الاقتصاد امتلك زمام القوة بكل مقوماتها، فمعظم النظريات أغفلت الحديث عن العوامل الاقتصادية في تفسيرها، وتأثيرها على العلاقات الدولية، وتحديد موقع الدولة في سلم الدول، وتحديد وضع الأمن الوطني أو الإقليمي الدولي فمعظم الحروب والحوادث التي شهدها ويشهدها العالم كان سببها اقتصادي بالدرجة الأولى، فالثروات الهائلة من المعادن والمواد الأولية والأسواق الجديدة، والموقع الإستراتيجي وغيرها من المقومات التي يتمتع بها الوطن العربي كانت السبب الأول الذي دفع بالمستعمر إلى غزوه والسيطرة عليه.

حيث أصبحت السياسة الاقتصادية مستندة في هذا العصر الى الاقتصاد الذي يحتل المكان الذي كان يأخذه القياصرة والباباوات، فمثلا نجد أن العالم شهد في العقدين الأخيرين تحولات كبرى من ضمنها التحول من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي أو مجتمع المعلومات[1].

فالعامل الاقتصادي لعب دور أساسي في التعبير عن قوة الوحدات الدولية داخل النظام الدولي وذلك بفعل ثورة المعلومات والتكنولوجيا، التي أدت إلى تدويل العلاقات الاقتصادية الدولية ولذلك تسعى غالبية الدول التي أدت إلى تدويل العلاقات الاقتصادية الدولية ولذلك تسعى غالبية الدول إلى امتلاك القوة

[1]– هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (الأردن: جامعة اليرموك، 2010)، ص. ص. 73– 74.

الاقتصادية باعتبار أنها أصبحت تعد معيار أساسي من معايير قياس وزنها وثقلها على الصعيد الدولي وأساسيا لاستقلاليتها[1].

فالقوة الاقتصادية كعنصر من عناصر قوة الدولة، وعنصر هام في عناصر أمنها فأنها تشمل على عناصر كثيرة تساهم في تحقيق مقومات الأمن الشامل للدولة كالأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن المائي وغيرها من محتويات، الأمن الشامل المعتمد على العناصر الرئيسية كالعنصر الاقتصادي العسكري الاجتماعي.

فتعتبر الحركة التجارية في الدولة من أهم مقومات اقتصادها لما لها من أهمية وفائدة فهي الوسيلة الرئيسية لجلب الأموال وحركتها ونقلها من موقع لآخر، مما يساهم في تحريك كافة قطاعات الاقتصاد في الدولة[2].

لذلك فالبعد الاقتصادي له مكانة هامة خاصة بامتلاك الدولة للقوة الاقتصادية بحيث تكون مؤثرة في العلاقات الدولية، ومن أهم العوامل التي أصبحت تحكم العلاقات الاقتصادية خاصة بعد مرحلة الحرب الباردة إلى الآن هي زيادة التكتلات الاقتصادية مثل النافتا، الميركسور، جنوب شرق آسيا (الآسيان) وغيرها من التكتلات سواء الإقليمية أو الدولية، والتوجه أكثر نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل مثل المؤسسات الاقتصادية العالمية، السوق النفطية.

فالاقتصاد العالمي في ظل موجة التغيرات التي عرفها العالم تحكمه أربع فواعل أساسية هي صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية، الشركات المتعددة الجنسيات، وهناك من يسمي هذه المؤسسات بمؤسسات العولمة التي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية، وفتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات دون قيود.

---

[1]– وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في السياسة الجزائرية 1999–2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)، ص. 37.

[2]– أنور محمد فرج، **المرجع السابق**، ص. 58.

وهذه المؤسسات العالمية التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية الكبرى وتفرض وصفات تستلزم التطبيق تتضمن في بنودها سياسة التقشف، تخفيض سعر العملة، تحرير التجارة، الخصخصة، إعادة الجدولة، وبذلك تفتقد الدولة المدينة للسيادة الاقتصادية والسيطرة على السياسة المالية والنقدية، وغالبا ما يكون بتواطؤ البيروقراطيات المحلية التي لها ارتباطات خارجية[1].

المطلب الثاني: تأثير البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية

يعتبر الاقتصاد هو العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات لا بل الدول ذاتها، فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المالية والمعنوية لأصدقائها فإن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد السواء.

والعوامل الاقتصادية لها جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية، مثل المساعدات، المنح القروض، التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار تقوم الدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول وفي هذا المجال نشأت منظمات اقتصادية دولية مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، التي هدفت إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للدول المحتاجة لها[2].

أما على مستوى النمو الاقتصادي والصناعي فهو أيضا من العوامل التي تدخل بشكل مؤثر ومباشر في تكوين قوة الدولة ويقصد بها نمو المستوى الذي بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية، ودرجة التصنيع السياسي فيها.

---

[1]– لويد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد السيد سليم، (السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989) ص.ص. 258–259.

[2]– هايل عبد المولى طشطوش، **المرجع السابق**، ص.ص. 22–23.

كما أن للدعائم الاقتصادية للدول الحديثة أهمية فائقة في السلام وفي الحرب، ذلك أنها تحدد أوضاع المعيشة والرفاه للسكان وتزودهم بالوسائل اللازمة لتطوير سياسة خارجية ناجحة كما أنها تمثل أساسا في صناعات التسليح، وهناك عادة جزآن متميزان في العامل الاقتصادي هما: الموارد الطبيعية والإنتاج الصناعي[1].

ويرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بالعامل الاقتصادي حيث أن الصناعات القائمة في أي بلد لابد لها من موارد أولية تزودها حتى لا يتوقف عملها وإنتاجها، وخصوصا إذا علمنا أن دولة مكيفة ذاتيا مهما بلغت مساحتها فالدول بحاجة لبعضها البعض في هذا المجال، ومن أجل الحصول على الموارد الأولية نشأت علاقات تجارية قوية بين الدول ذات المصالح المتبادلة تمخضت منها اتفاقيات تجارة دولية.

فالموارد الأولية عامل مهم وامتلاك الدولة له يجعل لها مكانة ومركز دولي وفعالية أكثر في العلاقات الدولية وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجة إلى هذه الموارد، وهذا ما نلاحظه في العلاقات بين الدول الكبرى والدول النامية.

وهناك نقطة هامة لتكون الموارد الأولية ذات تأثير في العلاقات الدولية هو أن تكون الدولة مالكة لهذه الموارد قادرة على استغلالها والسيطرة عليها سياسيا، وأن يكون لها قرار سيادي عليها.

فإن وجود الموارد الأولية المهمة كالنفط مثلا تكون محل أطماع من قبل الدول الكبرى، وقد تتعرض الدول المالكة له للغزو، وهذا ما نلاحظه من تاريخ العلاقات بين الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، والدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا من إقامة علاقات ودية مع دول الخليج العربي لامتلاكها مادة النفط المطلوبة

[1]– إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991) ص. 183.

وبشكل مهم لهذه الدول وما حروب الخليج المتوالية والرغبة في السيطرة على هذه المنطقة إلا خير دليل على ذلك[1].

ومنذ المقاطعة النفطية العربية عامي 1973– 1974، أصبح النفط أهم الأسلحة الاقتصادية، فبعد حرب أكتوبر في سياسات الدول الأخرى تجاه الصراع العربي الإسرائيلي لذلك فقد استعملت الأدوات الاقتصادية للتأثير في السلوك الخارجي للدول الأخرى عبر التاريخ، فقد كان الحكام القدماء كما كان عليه الحال في الصين القديمة في فرض الإتاوات على الأقاليم التابعة لهم.

فكثيرا ما تم استعمال السلاح وقطع المعونة الاقتصادية أو التهديد بقطعها في محاولة لجر الدول المستقبلة للمعونة إلى التصرف بشكل محني، ففي أواخر الأربعينيات هددت الولايات المتحدة الأمريكية بقطع المعونة الاقتصادية المعطاة لهولندا في إطار مشروع مارشال إذا لم تتوصل إلى تسوية مع العناصر الوطنية الأندونيسية[2].

لذا يمكن القول أن أهمية القوة الاقتصادية قد ازدادت نتيجة لتعاظم الاعتماد الاقتصادي تمكن الدولة من إثابة الدول الأخرى أو معاقبتها، وبالتالي تمكنها من التأثير في سلوكها السياسي الخارجي وربما كانت المعونة الخارجية هي أهم شكل من أشكال الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية، إضافة إلى استكمال التجارة كأداة للعقاب والثواب ليس مقصورا على الدول المنتجة للبترول.

فكثيرا ما استعملت العقوبات الاقتصادية كأدوات للمعاقبة أو التأثير في الدول التي تخالف القواعد الدولية وأن الأدوات الأخرى كتخفيض الاستثمارات والتأخير في تسليم قطع الغيار وعدم إعطاء الترخيصات،

[1]– جوزيف فرنكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة: غازي عبد الرحمان القصيبي، (السعودية: مطبوعات توهامة،ط.2 ،1984) ص. 104.

[2]– لويد جونسون، **المرجع السابق**، ص. 258.

وخفض حجم القروض والمنح، ورفض إعادة جدولة الديون الراهنة، قد تكون أكثر فعالية من سلاح المقاطعة التجارية في التأثير على سياسات الدول الأخرى[1].

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبعد الاقتصادي في العلاقات الدولية

إن دراسة البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية يتم ضمن النظرية الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة التي فسرت كل من الأمن والاقتصاد على حد السواء من خلال إبراز المفاهيم والافتراضات بكل من النظريتين إلى جانب مكانة البعد الاقتصادي ضمن هذه النظريات.

المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة

تمثل الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل على تيار المثالية[2]، حيث يمكن إرجاؤها رمزيا إلى المؤرخ الإغريقي الكبير "توسيديتس" الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد ويعتبر كتابه تاريخ الحرب البيلوبونيزية History of the Peloponnesion محاولة مقبولة لتوضيح أصول الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوة[3].

فيرى الواقعيون أن عالم ما هو قائم يجسد حقيقة أن المجتمع الدولي هو مجتمع الدول ذات سيادة.

وقد مرت الواقعية بمراحل أهمها:

- ✓ الواقعية التقليدية من القرن الخامس قبل الميلاد إلى بداية القرن العشرين، أي منذ التأريخ الذي قدمه توسيديتس للحرب البيلوبونيزية.
- ✓ الواقعية الحديثة منذ بداية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية نهاية السبعينات أي مباشرة بعد سقوط أفكار المثالية التي سادت على مدار الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى.

---

[1]– محمد موسى، **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**، (بيروت: دار البيارق، 1993)، ص. 63.

[2]– ناصيف يوسف حقي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1983)، ص. 23.

[3]– أنور محمد فرج، **المرجع السابق**، ص. 178.

- ✓ الواقعية المعاصرة منذ بروز أفكار كينيث ولتز في نهاية السبعينات حول نظرية السياسة الدولية إلى يومنا هذا، حيث يعتقد باري بوزان Barry Buzan بأن الواقعية الجديدة تعني بناء تفكيريا جديدا، يعبر عن خصوصيات المشهد من خلال مرحلة الحرب الباردة، كما أنها تعتمد على أدوات مفاهيمية خاصة كالقوة Power، العقلانية Rationality والفرضيات البنيويةStructural Hypothesis[1].

لذا فالواقعية البنيوية الجديدة اعتمدت وركزت على بنية النظام، وأن هذه البنية النظام اعتبرت أن بنيته واحدة وتركيز "بوزان" على فكرة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وأن الدول هي الوحدات الأساسية في هذا النظام[2].

فالواقعية الجديدة تقترح نظرية شاملة للمنظومة الدولية[3] باعتبارها الوسيلة الوحيدة لفهم أفعال الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على الأفعال، فالعنصر الوحيد الذي يتمتع بالأهمية عند ولتز هو المنظومة، أما العوامل الأخرى كالسياسة الداخلية تعتبر مسائل ثانوية.

أما بالنسبة لافتراضات الواقعية الجديدة يمكن حصرها في: [4]

1/ الدول فواعل عقلانية تنتهي إستراتيجياتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر ومؤشر عقلانيتها أنها تسعى من أجل مصالحها الوطنية.

2/ بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الفاعل (الدولة) على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقا من دافع وحافز النظام الدولي.

---

[1]– عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع 2010) ص. 86.

[2] - Jean Jacques Roche, **Théorie des relations internationales**, (Paris: MONTCHERSTIEN.1997) P. 19.

[3]– خالد معمري، "**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر2001**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية،2008)،ص.55.

[4]– فاطمة الزهراء حشاني، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات الجديدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص. 65.

3/ للدول توجه مصلحي ذاتي، والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني، بمعنى أن النظام يشجعها بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات في تأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين.

4/ تتفاعل الدول في بيئة فوضوية، وهذا يعني أنه ليس هناك سلطة مركزية تفرض اللوائح والمعايير أو تحمي مصالح الجماعة الكونية الكبيرة[1].

فالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل وتعني الفوضوية أن الدول تهتم بمسألة الأمن والبقاء واعتمادها على قدراتها فقط، والخوف من الدول الأخرى، وإذا لم تعمل الدول على هذا الأساس من متطلبات الفوضى تستضعف في النهاية.

من هذا المنطلق، يعتقد الواقعيون الجدد أن التعاون الدولي يصعب تحقيقه الآن لأن الدول تقاطع أي تعاون دولي من شأنه أن يعود بالنفع الأكبر نسبيا على سواها من الدول[2].

إضافة إلى ذلك تشكل فواعل جديدة في النظام الدولي من شركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، رغم هذا التحول في طبيعة الفواعل إلا أن جوهر التحليل في السياسة الدولية لم يتغير كثيرا، أو كما يقول وولتز "على مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي نفسها صراع وتعاون"[3].

فبالنسبة لـ "هانس مورغانتو" فإن العلاقات الدولية تتسم بطابع النزاع بسبب الميل إلى العنف الكامن في الطبيعة البشرية، وأيضا بسبب طبيعة النظام الدولي الفوضوية وغير المنسجمة والتي تفتقر إلى السلطة قادرة على رفض نظام قسري على أعضائها[4].

---

[1]– عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، (القاهرة: دار الكتاب، 2010)، ص. 121.

[2]– حسين خليل، **العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011) ص. ص. 343–344.

[3]– خالد معمري، **المرجع السابق**، ص. 88.

[4]– فيليب برايار، **العلاقات الدولية**، ترجمة: حنان فوزي حمدان، (بيروت، دار مكتبة الجلال، 2009)، ص. 86.

فحسب الواقعية الجديدة فهناك فرق بين النظامين الداخلي والدولي، ففي ظل النظام الداخلي المواطنين لا يتعين عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم ونتيجة لهذا تكون السياسة الدولية عبارة عن صراع من أجل السلطة فيما بين الدول التي تسعى كل منها إلى تعظيم مصلحتها الوطنية إلى أقصى حد ممكن[1].

فالواقعية الجديدة تعتبر أن القوة هي أكثر من تراكمية في الموارد العسكرية والقدرة على استخدام هذه القوة في الإكراه والتحكم في الدول الأخرى العضو في النظام الدولي باعتبارها المحدد الاساسي لسياسات الدول[2].

فالواقعية الجديدة منقسمة إلى وجهات نظر متعددة، وأكثر اتجاهاتها تركيزا على موضوع الأمن هو الواقعية الهجومية التي يمثلها "جون ميرشيمر".

يعتقد هذا الأخير أن الدولة تركز على البحث عن القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها، وضمان بقائها القومي وهذا يعني أن على صناع القرار في حكومات الدول والذين يتحدثون باسمها أن ينقدوا السياسات الأمنية التي تضعف أعداءهم المحتملين وتزيد قوتهم النسبية بالنسبة لكل الدول الأخرى.

في مقابل النظرة الواقعية الهجومية، يوجد ضمن النموذج الواقعي أولئك الذين يسمون بالواقعيين الدفاعيين من أمثال كينث وولتر وروبرت جيرفز، وجاك سنايدر، الذين يعتقدون أن مع التطورات التكنولوجية المعقدة التي أدخلت على الأسلحة الحديثة، حيث أصبحت الحرب جد مكلفة تفوق بشكل كبير مكاسبها.

ومن ثم أصبح استخدام القوة العسكرية في الإخضاع والتوسع، إستراتيجية أمنية يرفضها معظم القادة، وهذا يعني أن المبادرة بالحرب سلوك غير عقلاني ترفضه معظم الشعوب والحكومات عبر العالم تلجأ إليها فقط القوى غير العقلانية.

[1]– جون بيليس وستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص. 07.

[2]– عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص. 38.

تقضي أفكار الواقعيين الدفاعيين بأنه يمكن تحقيق الأمن عبر إنشاء بعض المؤسسات الأمنية التي يمكن أن تجنب السلوكيات الخطيرة التي طرحها الواقعيون الهجوميون، التي يمكن أيضا بواسطتها تجنب الحرب مثل الأحلاف ومعاهدات مراقبة التسلح، إلا أن الواقعية الدفاعية لا تستبعد وقوع الحرب في العلاقات الدولية باعتبارها سلوكا ملازما لخاصية فوضى النظام الدولي، وبذلك تلتقي مع الواقعية الهجومية في النظرة التشاؤمية نحو العلاقات الدولية[1].

إذ يعد الأمن الهدف الأسمى الذي يصبو إلى تحقيقه الواقعيون الجدد في تنظيرهم للعلاقات الدولية ويؤكد "ميرشيمر" أن الدول تسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن[2].

فالأمن الشامل لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال تعظيم الدولة لمواردها، وذلك من خلال القدرة على تحديد كيف يستعمل الآخرون مواردهم، وهذا ما يعرف بالنفوذ والتأثير وسياسة تحقيق النفوذ تمثل إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم والسياسات الإمبريالية لتحقيق أهدافها، وهدف هذه السياسة التأثير من قبل دولة معينة على الدول الأخرى[3].

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية الجديدة

الليبرالية هي نظرية تنطلق من مستوى الدولة وتؤكد على وجود الكثير من أشكال التعاون على المستوى الدولي وليس فقط الصراع.

تتلخص الليبرالية الدولية أساسا في أنها مشروع يرمي إلى تغيير العلاقات الدولية كي يتلاءم ونماذج السلام والحرية والازدهار.

---

[1]– عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص– ص. 93– 94.

[2]– عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، **المرجع السابق**، ص. 29.

[3]– إيناس شيباني، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن – دراسة تحليلية مقارنة–**، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص. 17.

فترجع جذور الليبرالية التقليدية إلى العديد من المفكرين من بينهم "إيريسميس" أول من كرر مفهوم الليبرالي للسلم والذي يعني أن الحرب هي غير محتملة، فقد ركز المفكرون الليبراليون الأوائل الآخرون على الحاجة إلى بنيات مؤسساتية تكبح الأطراف الدولية التي تخرج عن القانون وبالاتجاه نحو نهاية القرن 17م[1].

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل وبروس راست من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستمد إلى المتغير الديمقراطي لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى البنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون صفتها التعاونية سمتها الرئيسية بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون.

يرتكز المنظور الليبرالي على مجموعة من الافتراضات:

1/ أن الدول هي فواعل رئيسية في العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل الوحيدة في النظام الدولي، كما أن الدول هي أطراف عقلانية أو أداتية، تبحث دائما عن الحد الأعلى من مصالحها في كل مجالات القضية.

2/ يؤكد الليبراليون الجدد على أن أكبر عائق يواجه نجاح التعاون هو عدم الالتزام وصراع الدول.

3/ لا يوجد تعاون بدون مشاكل أبدا، لكن ستغير الدول الولاء والموارد إلى المؤسسات الوظيفية، إذا ما أدركت بأن هذه المؤسسات تمثل الربح المشترك لجميع الأطراف وإذا ما وفرت للدول زيادة في فرص تأمين مصالحها الدولية.

فقد انقسم المنظور الليبرالي بشأن السياسة الدولية على أساس تصنيف تاريخي حيث نجد تصنيفين:

التصنيف الأول: الليبرالية التقليدية

الليبرالية التقليدية والتي تشمل ليبرالية عصر التنوير في أوروبا في القرن الثامن عشر، حيث يعتقد معظم الليبراليون أنه من الممكن التقليص بشكل جوهري من كارثة الحرب وزيادة الازدهار الدولي والليبرالية المثالية ما بين الحربين العالميتين بالإضافة إلى الليبرالية الجديدة فيرى "ستيفن لامي" أن هناك العديد من

[1]– عامر مصباح، **المرجع نفسه**، ص. 83.

الأطروحات المتباينة داخل الليبرالية الجديدة، واعتمد في ذلك على تشخيص "دافيد بالدوين" الذي بدوره شخص أربع أفكار متباينة داخل الليبرالية الجديدة التي أثرت في حقل العلاقات الدولية المعاصرة وهي: الليبرالية التجارية، الليبرالية الجمهورية، الليبرالية المؤسساتية[1].

التصنيف الثاني: الليبرالية التجارية

فالليبرالية التجارية تعمل على تشجيع حرية التجارة والأسواق أو الاقتصاد الرأسمالي كطريق نحو السلم والازدهار، هذه النظرة اليوم هي معززة من قبل المؤسسات المالية العالمية، ومن قبل معظم الدول التجارية الكبرى كالشركات المتعددة الجنسيات.

التصنيف الثالث: الليبرالية الجمهورية

الليبرالية الجمهورية أن الدول الديمقراطية هي الدول الأكثر ميلا نحو حقوق مواطنيها وأقل احتمالا للذهاب إلى الحرب مع الدول الديمقراطية المجاورة لها، وهذه الليبرالية الجديدة ذات النزعة التدويلية هي مشجعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في مجموعة الثمانية، ومشجعة من قبل بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان في التجارة الخارجية والمساعدة الاقتصادية المقدمة للدول النامية والسياسات الأمنية.

التصنيف الرابع: الليبرالية السوسيولوجية

تؤكد على أهمية الجماعة وعملية الاعتماد المتبادل بين الدول والمؤسسات المتمثلة في زيادة الأنشطة فوق القومية وترابط الشعوب المتباعدة الأقطار وتصبح الحكومات أكثر اعتمادية فيما بينها وكنتيجة لذلك يصبح سلوك الدول الأحادي أكثر صعوبة ومكلفا ويصعب تجنب التعاون مع الجيران.

التصنيف الخامس: الليبرالية المؤسساتية

أما الليبرالية المؤسساتية أو الليبرالية الجديدة فيرى "ستيفن لامي" أنها قد طرحت من قبل العديد من الباحثين لمواجهة التحدي الكبير والمقنع لفكر الواقعية الجديدة حيث ترى هذه الدراسات أن الطريق نحو السلم والازدهار يكمن في سحب الموارد من الدول وحتى بعض من سيادتها من أجل إنشاء التجمعات التكاملية لتعزيز النمو الاقتصادي أو للاستجابة للمشاكل الجهوية المتنامية بشكل متزايد ومن الأمثلة التي يطرحها

[1]– عامر مصباح، المرجع نفسه، ص. 106.

أنصار هذا الاتجاه الاتحاد الأوروبي الذي هو أحد المؤسسات التي بدأت كمؤسسة جهوية من التعاون الاقتصادي[1].

وضمن المدرسة الليبرالية تركز على الاعتماد المتبادل كتيار ضمن المدرسة الليبرالية، يقوم على تشجيع دور المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية ويحث على السلام والتكامل بين الدول.

فهذه الرؤية المتفائلة تعتقد بإمكانية تحقيق السلام بين العدوات الدولاتية عبر تنمية التجارة كما أشرنا سابقا أن "إيمانويل كانط" يقول: "إن عولمة الفكرة ضمن تاريخ كوني من زاوية نظر كوسموبوليتانية ملتحمة مع الليبرالية تؤدي إلى السلام الدائم"[2].

إن ما يميز الليبرالية الجديدة عن الواقعية الجديدة أن كلاهما تشترك في العديد من الافتراضات حول الفواعل والقيم والمسائل وترتيبات القوة في النظام الدولي.

أن كلاهما يعتبران أن النظام الدولي فوضوي، وفي هذا الإطار فإن الواقعية الجديدة تقول أن الفوضوية تضع قيودا أكثر على السياسة الخارجية، وأن الليبرالية الجديدة تقلل من أهمية البقاء كهدف لكل دولة مقابل هذا فإن الليبرالية الجديدة تزعم بأن الواقعية الجديدة تقلل من أهمية الاعتماد المتبادل الدولي.

مقابل هذا نجد الواقعيون الجدد يؤمنون بأن التعاون الدولي لن يحدث إلا إذا جعلته الدول يحدث أنهم يحسون بأنه من الصعب تحقيق التعاون، مقابل ذلك فإن التعاون سهل التحقيق في المسائل لدول مصالح مشتركة، فالليبراليون الجدد يؤكدون على قدرات أو قوة الدول أكثر من تأكيدهم على نوايا الدول ومصالحها، الليبراليون يؤكدون مقابل ذلك على النوايا والأفضليات.

[1]– عامر مصباح، المرجع نفسه، ص. ص. 103– 104.

[2]– سمير قط، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجا**–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة يسكرة ،قسم العلوم السياسية، 2008)، ص.23.

الواقعيون الجدد يقولون بأن الفوضوية تتطلب من الدول أن تكون منشغلة بالقوة النسبية والأمن والبقاء في نظام دولي تنافسي، بينما الليبراليون فإنهم أكثر اهتماما بالرفاه الاقتصادي أو مسائل الاقتصاد السياسي الدولي[1].

وعليه فإن النظريات المقدمة في التحليل أبرزت ضرورة وجود العامل الاقتصادي في تسيير العلاقات الدولية، وضرورة وجود اعتماد متبادل بين الدول سيعمل على الارتقاء أكثر بالعلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة بأنها تهتم بالدور المتنامي للفواعل غير الدولاتية، ويقوم على تشجيع دور المؤسسات والعلاقات الاقتصادية.

فالمنظور الليبرالي للأمن يوسع دور العوامل المؤسساتية والاقتصادية والنهج الديمقراطي في تطوير العلاقات الاقتصادية[2].

[1]– مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص.ص. 343– 344.

[2] سمير قط، **المرجع السابق**، ص. 24.

خلاصة الفصل الأول:

بعد التطرق للاقتصاد السياسي الدولي نخلص إلى:

أن الاقتصاد السياسي الدولي باعتباره يدرس التفاعلات والمعاملات الاقتصادية الدولية التي تنشأ بين الدول، من تنظيم للتجارة والاستثمارات من أجل إقامة علاقات وتكتلات اقتصادية في إطار منظم يحكمه قوانين دولية.

يدرس الاقتصاد السياسي الدولي توجهات السياسة الخارجية للدولة تجاه دولة أخرى فهو لا يدرس الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما الجانب السياسي في العلاقات بين الدول.

إن البعد الاقتصادي له مكانة بارزة في العلاقات الدولية باعتباره يحدد قوة الدولة على المستوى الخارجي، وله تأثير على العلاقات بين الدول من خلال تقديم المساعدات للدول من اجل تطوير سياسة خارجية ناجحة للدولة.

إضافة إلى دراسة البعد الاقتصادي من خلال النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة حيث ركزت هذه الأخيرة على أهمية البعد الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول سيسهم بالضرورة في تنمية التعاون بين الدول.

الفصل الثاني

تعد منطقة المغرب العربي منطقة إستراتيجية مهمة نظرا لما يحدث فيها من تفاعلات، ونتيجة لذلك سعت دول المغرب العربي إلى الوحدة وذلك بإنشاء إتحاد المغرب العربي، ولكن تعثرت هذه الجهود بسبب مشكلة الصحراء الغربية كسبب أهم، لذا اتجهت دول المغرب العربي إلى التعاون في إطار العلاقات الثنائية خاصة بين الجزائر وتونس حيث تبلورت هذه العلاقات في شكل اتفاقيات دبلوماسية سياسية باعتبار أن علاقات الجزائر وتونس يميزها القرب الجغرافي والتماسك الاجتماعي بين الشعبين حيث ساهم ذلك في تحقيق الاندماج بين البلدين في إطار من التعاون الاجتماعي والتشاور، وتعدت هذه العلاقات إلى المجال أمني خاصة في مكافحة الإرهاب كقضية محورية في التعاون بين البلدين، إضافة إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتنسيق في إطار من التعاون الثنائي للارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى درجة كبيرة من الاندماج.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل الذي قسم إلى ثلاث مباحث تم التطرق فيه الى الحركيات السببية للثورة التونسية، إضافة إلى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية إضافة إلى التعاون الاجتماعي والثقافي بين البلدين.

المبحث الأول: تحليل الحركيات السببية للثورة التونسية

بعد عقود من الاستقرار داخل الوطن العربي، اندلعت ثورات شعبية داخل الدول العربية خاصة في تونس والتي خلقت واقعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والتي أدت إلى سقوط نظام بن علي حيث دخلت تونس مرحلة جديدة في مسارها الانتقالي حيث أثرت هذه الثورات على الدول العربية بشكل عام وعلى الجزائر بصفة خاصة.

المطلب الأول: أسباب قيام الثورة التونسية

تعود أسباب قيام الثورة التونسية وتدهور الأوضاع الأمنية إلى مجموعة من الأسباب في مجملها أسباب سياسية، اجتماعية، اقتصادية.

لقد بدأت الانتفاضة الشعبية التونسية في 18 ديسمبر 2010 تضامنا مع الشاب البوعزيزي، الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 ديسمبر 2010 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة، وبعدما تبين الشرخ الحاصل بين المجتمع المدني، والسلطة الحاكمة وطالبت بقيام انتخابات مستبقة، كما أن خطاب بن علي الهادف لإعادة الهدوء لم يجد نفعا، حيث أن أعمال الشغب كانت في تزايد والشعارات كانت كلها موجهة ضد بن علي وتأمره بالتنحي عن الحكم.

ومع تفاقم الأوضاع وبعدما أعلن بن علي يوم 13 جانفي أنه سيترك الحكم مع نهاية عهدته الجارية أي في 2014 لكن الشعب لم يتقبل ذلك وأصر على تنحيه من الحكم مما أدى إلى فرار بن علي في ليلة 14 جانفي 2011 على متن طائرة نحو السعودية، وعلى إثر ذلك تم تشكيل حكومة مؤقتة وعند استقرار الوضع في تونس باشروا المعارضين في الرجوع إلى تونس على غرار زعيم النهضة الذي دخل الوطن في 30 جانفي 2011[1].

[1]– حمزة غول، **البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والإعلام، 2012)، ص. 113.

الأسباب السياسية:

- ✓ **تفاقم القمع:**

لقد استغل نظام بن علي ما يحدث في تونس واعتباره عملا إرهابيا، كما أنه أصدر قانون باسم حماية المعطيات الشخصية يسمح بانتهاك ما يتعلق منها بالمواطن، واحتكار وسائل الإعلام إلى جانب توظيف القمع في حرية التعبير والصحافة وبممارستها للأعمال الدكتاتورية ساهم ذلك في التدهور الأمني[1] وهيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية. ومن ذلك امتلاك مختلف البنوك في تونس، وقد عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم، وبالطبع كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية، الأمنية، تأثير كبير أتاح له استغلال النظام الاقتصادي والقطاع المالي لإثراء نفسه.

- ✓ **انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان:**

حيث لم يبد أي احترام لسيادة القانون، وما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب سنوات طويلة.

الأسباب الاجتماعية:

- ✓ **انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي:**

وذلك بسبب وجود ثروات في أيدي القلة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة 30%.

- ✓ **الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق:**

فالتضخم المالي المتزايد المتمثل في ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية.

[1] – توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011)، ص. 115.

إن هذه الأسباب السالفة الذكر إلى جانب الكثير من الأسباب الكبرى هي دفعت بالشباب التونسي إلى أن يثور في وجه الظلم والطغيان والأحداق على مدار التاريخ تؤكد أن أعظم ما يؤدي إلى تدهور وانهيار النظم السياسية هو تفشي الظلم والطغيان في المجتمعات[1].

فبعد أربعة أسابيع من سقوط نظام بن علي والاضطرابات الاجتماعية المطلبية في عدد من المدن والقرى الشعبية في المحافظات الداخلية التونسية التي تشكو منذ أكثر من 55 عاما من ضعف الاستثمارات الاقتصادية الحكومية والخاصة المرصودة لها التي كشفت العوامل التي هيأت الظروف لإطلاق الثورة التونسية.

حيث كانت حالة تونس أشبه بدولة بوليسية لم تتح فيها أية فسحة حرية للإعلام، ووصل فيها تسامح النظام مع الأحزاب القليلة للسموح لها إلى 03% من الأصوات، كما لم يحترم النظام حقوق الإنسان والمواطن[2].

إضافة إلى المحسوبية والرشوة التي أدت إلى عدم تكافئ الفرص بين أفراد الشعب الواحد إلى جانب وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها، مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه، كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية وافتقاد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصا الأمن والقضاء والإدارة.

كان للثورة التونسية العديد من النتائج على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي كانت أهم هذه النتائج هي كسر حاجز الخوف الذي أكد بأن الشعب قادر على الفعل، بالإضافة إلى التطور في السياسة الإعلامية التونسية، حيث بدأت الرسائل الإعلامية المختلفة تدرك جدية رسالتها وتعمل على طرح العديد من القضايا السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

---

[1]– علي عبدة محمود، **الثورة التونسية الأسباب وعوامل النجاح والنتائج في الموقع:**
http://www.SIS.gov.eg/VR/B4/8.htm بتاريخ 2015/04/04 على الساعة 8:31.

[2]– عزمي بشارة، **وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة،**
في الموقع : http://www.aljazeera.net/Knowledgegate/opinions/ بتاريخ 2015/04/04 على الساعة 11:02.

أما على المستوى الخارجي فقد كان للثورة التونسية تأثير كبير على العديد من الدول العربية خاصة في الجزائر ورفع قانون الطوارئ[1].

المطلب الثاني: موقف الدبلوماسية الجزائرية تجاه الثورة التونسية

تعود العلاقات الدبلوماسية الجزائرية التونسية إلى سنوات ما بعد الاستقلال، حيث تم التوقيع على اتفاقية دبلوماسية وقنصلية بين البلدين في 26 جويلية 1963، وعلى اتفاقية إنشاء اللجنة الكبرى المشتركة للتعاون بين البلدين.

حيث عرفت العلاقات الجزائرية التونسية تطورا هاما، تمثل خاصة في تكثيف نسق التشاور بشأن التعاون الثنائي والقضايا السياسية محل الاهتمام المشترك وتوقيع عدة اتفاقيات هامة في مختلف المجالات[2].

وفي خضم التغيرات والتطورات التي حدثت بتونس 2010 جعل من الدبلوماسية الجزائرية تأخذ منحى آخر في تعاملها تجاه ثورات الربيع العربي، حيث شكل هذا الحراك تحديات كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية وذلك بسبب صمتها وعدم إبدائها لأية ردة فعل مساندة أو معارضة مباشرة بعد انطلاقها، وتوخيها الترقب والتريث مما جعل البعض يصفها بالغموض وعدم تحديد المواقف بشكل واضح على الدبلوماسية الجزائرية حيال المشهد الأمني الذي عرفته تونس لتصفها بالعقلانية كونها لا تقوم فقط على المبادئ بل على الواقعية السياسية كآلية لتحقيق المصلحة الوطنية خدمة للأمن الوطني وتأمين أبعاد التنمية ويستند هذا التوجه إلى تفسير موقف الجزائر إلى تبنيها سياسة الحوار الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل خارجي[3]، واعتماد سياسة الحوار المباشر.

ويقول **عبد العزيز بوتفليقة:** "والجزائر تدخر جهدا لحل الخلافات بين الأشقاء والقضاء على النزاعات التي تعرفها قارتنا... ونؤكد حرصنا على السعي فيها وكل من موقعه، من أجل إيجاد الصيغ

---

[1]– علي عبدة محمود، **المرجع نفسه**.

[2]– وزارة الشؤون الخارجية، في الرابط:www.diplomatie.gov.gtn/index.php?id=357sno-cache
تاريخ الزيارة 26 مارس 2015 على الساعة 13:06.

[3]– زهيرة حواس، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل الدائرة الأمنية العربية**"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي دور الجزائر الإقليمي، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، (29/28 أفريل، 2014)، ص. 06.

الملائمة للنهوض بقارتنا، وحث الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية مد العون والمساعدة لإرساء دعائم الأمن والاستقرار والسلام..."[1].

فالدبلوماسية الجزائرية اعتمدت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كأساس لشرح موقفها من الأزمات السياسية التي أنتجها الحراك السياسي منذ 2010 فقد كان الخيار الأساسي للسياسة الخارجية الجزائرية هو عدم الانحياز لأي من أطراف الصراع، ثم مواجهة الأمر الواقع الذي تفرضه توازنات القوة بين أطراف الصراع، وقد أفرز هذا الموقف مخرجات مختلفة، ففي حين أبدت كل من تونس تفهمها للموقف الحيادي الجزائري، بعد الإطاحة بالرئيس السابق بن علي وفي المقابل التزمت الجزائر بمساعدة تونس في مجالات متعددة من خلال العلاقات الاقتصادية التي تعززت باتفاقيات التجارية، وتقديم الجزائر مساعدات مالية في شكل منح وضعا تفضيليا لكل من الطرفين[2].

حيث كانت الجزائر متخوفة من تصدير الثورة إليها، الشيء الذي دفع بالساسة التونسيين في كل مرة إلى تطمين الجزائر إلى هذه النقطة، وهذا ما أكده وزير الخارجية السابق مراد مدلسي أن الجزائر اتخذت مواقف مسؤولة خلال أحداث الربيع العربي بتونس وأوضح في لقائه مع لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة أن المواقف التي أعربت عنها الجزائر خلال الأحداث التي عاشتها بعض الدول على مبادئها التي ظلت تحكم الدبلوماسية الجزائرية على مدى عقود[3].

فالأحداث التي شهدتها تونس بمثابة الشرارة لاندلاع موجة من الاحتجاجات داخل المغرب العربي وخاصة الجزائر، انطلقت موجة احتجاجات من مدينتي الجزائر ووهران لتعم بعد ذلك معظم المدن الكبرى بقسنطينة، تيارت، عنابة، تيزي وزو، تميزت بأعمال عنف وشغب وعلى رأس المحتجين الفئة الشبانية التي

[1]– جهاد الغرام، **سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000 نمط الإمكانات وحدود الدول**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي دور الجزائر الإقليمي، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، (29/28 أفريل، 2014)، ص. 06.

[2]– طارق رداف، **الدبلوماسية الجزائرية وإشكالية الدولية الفاشلة في دول الحراك العربي**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي دور الجزائر الإقليمي، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، (29/28 أفريل، 2014)، ص. 16.

[3]– عبد الكامل خالدي، **دور الجزائر الإقليمي ومرتكزاته**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي دور الجزائر الإقليمي قسم العلوم السياسية،جامعة تبسة، (29/28 أفريل، 2014)، ص. 05.

كانت تعبر عن غضبها إزاء ارتفاع أسعار المواد الأساسية وكذا وضعية البطالة وأزمة السكن، وإثر هذه الاحتجاجات قام الرئيس بوتفليقة في 03 فيفري 2011 برفع حالة الطوارئ المفروضة منذ 1992 كما أعلن في 15 أفريل عن فتح وسائل الإعلام للمعارضة وتعديل دستوري ومواجهة الاحتجاجات سريعا وما هدأت رغم مطالبة بعض الجهات من المجتمع المدني بتغيير حكومي إلا أن الشغب لم يتجاوب مع هذه النداءات على غرار ما حدث في تونس[1].

المبحث الثاني: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية التونسية

لقد تعددت مصادر التهديدات الأمنية التي يعرفها إقليم المغرب العربي بصفة عامة والجزائر وتونس بصفة خاصة، ومن أهم هذه التهديدات الهجرة غير الشرعية والإرهاب التي هددت جغرافيتها من وإلى هذه البلدان، إذ تعد الهجرة السرية ظاهرة إنسانية عرفتها وتعرفها لأسباب مختلفة إلى جانب ظاهرة الإرهاب التي تشكل هاجسا أمنيا بالنسبة للجزائر وتونس بما يقتضي من البلدين معالجة قضاياها برؤية شمولية[2].

المطلب الأول: المبادرات الأمنية الجزائرية التونسية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

يعتبر التعاون الجزائري التونسي في مكافحة الهجرة غير الشرعية من أهم نقاط التعاون ويبرز ذلك من خلال:

أسباب الهجرة غير الشرعية لدول المغرب العربي:

تتعدد الأسباب الدافعة للهجرة باختلاف وتعدد أنواعها وتختلف حتى في النوع الواحد لذلك فالهجرة غير القانونية كجزء من حركات الإنسان الاجتماعية لها أسباب عديدة ومتنوعة غير أنه لا يكفي عامل الهجرة أو قد يكون مرتبطا بمجموعة منها لكنها لم تخرج بجوانب الحياة، هي الجوانب السياسية الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، إضافة إلى عوامل أخرى.

[1]– حمزة غول، **المرجع السابق**، ص. ص. 127– 128.

[2]– صفية نزاري، **الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة دراسة مقارنة لحالات، الجزائر– تونس– المغرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص. 62.

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

يتمثل السبب الرئيسي للهجرة المغاربية على وجه التحديد في غياب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الدولي، حيث تساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم أقطابا هامة للاستقطاب وجلب لأعداد هائلة من الأشخاص الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور التكنولوجي.

إضافة إلى فشل السياسات الحكومية فاستمرار الحكومة في سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى البحث عن الاستقرار الدائم وتحقيق حياة أفضل.

فالهجرة المغاربية لا تنحصر فحسب على فئة البطالين بل ان العاطلين عن العمل يشكلون فئة ضئيلة من المهاجرين، بما أن أغلبية المهاجرين هم من القوى العاملة العاجزة عن إيجاد أعمال تناسب دوائر اختصاصاتهم[1].

فهي جاءت نتيجة للتقسيم الجديد للأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي إذ تمركز كل أنشطة الخدمات التكنولوجية الحديثة في دول شمال أوروبا[2].

العوامل السياسية:

يعد عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدولية أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعات أو أفراد سواء بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية هو أحد الأسباب الحقيقية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا.

وباعتبار أن منطقة المغرب العربي نقطة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا ناهيك عن كون منطقة المغرب العربي مصدرا للاجئين بالنظر لعدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه

[1]– عبد المالك صايش، **التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، (جامعة عنابة، قسم الحقوق، 2007)، ص. 30. 115.

[2]– إسماعيل زرقون، **المغرب العربي والصراع الدولي**، مجلة الواحات، (العدد التاسع، 2010)، ص. ص. 234– 235.

المعارضة السياسية وعلى رأسها الإسلاميين في المغرب والجزائر، تونس. وجدت في أوروبا ملجأ[1] إلى جانب ذلك ضغط القوة والتهديد والاستيلاء إذ يعتبر التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، والحرية من الاضطهاد تشكل دافعا هاما للهجرة بين الأقليات الدينية والعنصرية.

العوامل الاجتماعية:

تتمثل العوامل الاجتماعية والنفسية الطاردة في مجموعة الظروف التي لا تحقق الإشباع الكامل أي أن الهجرة في مجملها عبارة عن انتقال، أو تحول في سياق أو موقف غير مرغوب فيه لعجزه عن تحقيق الإشباع النفسي والمادي والكيف الاجتماعي وعدم قدرته على إشباع الاحتياجات والرغبات والتي ساعدت على بروز ظاهرة الهجرة.ولتوضيح اسباب هذه الظاهرة اكثر من خلال عرض المخطط التالي الذي يبرز دوافع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

[1]– عالية بن زيوش، **الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005)، ص. 39.

شكل رقم01

مقاربة لنموذج نظري حول العوامل المؤثرة على سلوك المهاجرين

المصدر: حبيب كاظم، **الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي**، د.م، 2000، ص. 26.

يستدل من هذا المخطط بوضوح على أن عدد كبير من العوامل المحفزة للناس والدافعة بهم نحو الهجرة إلى بلدان أخرى، لا تنفصل عن تذكير الناس بوجود عوامل جاذبة المحفزة على هذا النوع من الهجرة مثل الرواتب المرتفعة والأجور العالية وتوفر فرص العمل.

فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والنزاعات المحلية والإقليمية والحروب أصبحت تشكل العوامل الأوسع والأكثر انتشارا حيث أن تأثيرها في دفع عدد أكبر من الناس للهجرة[1].

ونظرا لتعقد هذه الظاهرة أولت الجزائر وتونس في إطار اتحاد المغرب العربي اهتماما بالغا بظاهرة الهجرة غير الشرعية ومعالجة هذه المشكلة لم تجد مكانة لها في الاتفاقيات التي تم إبرامها بين دول الاتحاد، وهذا على الرغم من أن معاهدة إنشاء الاتحاد تنص في مادتها (02) نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين[2].

بحيث أن دول المغرب العربي تفتقر إلى رؤية أمنية موحدة ولم تصل بعد إلى وضع من يمارس التأثير على الأطراف الأخرى، وهكذا أصبحت بلدان المغرب العربي تضم أنواعا مختلفة ومتداخلة من الهجرة الشرعية وغير الشرعية، كما تضم جنسيات متعددة ومتنوعة من أبناء المغرب العربي[3].

بالتالي لا يمكن الحديث عن وجود تعاون مغاربي لا في مجال الهجرة غير القانونية، بل فشلت كل السياسات الرامية إلى بناء مشروع إتحاد المغرب العربي وفشل معها التعاون الذي سطرته بلدانها والسبب في ذلك مجموعة من التحديات التي مازالت تحول دون بلوغه أهمها الشق الكبير بين الجزائر والمغرب[4].

لذا لجأت الجزائر إلى التعاون الثنائي بين الجزائر وتونس لمواجهة هذه الظاهرة، إذ يؤكد بعض المحللين مثل الحسن بوقنطار بأن الآليات ذات الصبغة القانونية والأمنية المحدودة التأثير بحد الساعة وعليه

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص. 27.

[2]– رقية العاقل، **إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص. 125.

[3]– ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، (الجزائر: دار بن بطوطة، 2013)، ص. 169.

[4]– عبد المالك صايش، **المرجع السابق**، ص. 127.

فهناك قناعة واضحة لدى الطرفين وكذا العاملين في مجال المجتمع المدني بانه لا يمكن أن تكون هذه الآليات فعالة إلا من خلال:

1- بلورة قناعة مشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية والتي تتطلب على المدى البعيد مواجهة الأسباب التي تقود إليها وتفعيل اتفاقيات فعالة بين الطرفين.

فمعظم الاتفاقيات بين الجزائر وتونس كانت في إطار الشراكة الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في جميع المجالات والتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مثل مسار برشلونة 1995 الذي ركز على:

- ✓ الحوار السياسي والأمني: وذلك من خلال التركيز على قيم مشتركة قائمة على أساس إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار، وذلك لا يكون إلا بالأخذ بعين الاعتبار مبادئ الديمقراطية والمتمثلة في احترام حقوق الإنسان والحرية الفكرية والفردية، واحترام سيادة الدول[1].
- ✓ فإعلان برشلونة أكثر من مجرد اتفاقيات لتحرير التجارة وهو اتفاق يهدف لمعالجة القضايا السياسية والأمنية والحوار بين الثقافات وذلك عبر تعزيز التعاون السياسي والأمني وإيجاد فضاء مشترك يسوده السلام والاستقرار[2].
- ✓ فقد اتخذت آلية 5 + 5 لدول غرب المتوسط، دول المغرب العربي، والاتحاد الأوروبي في اجتماعها بتونس 2002 بعض التدابير الخاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالأشخاص والتي تلخصت كالتالي:
- ✓ 2- تبادل المعلومات وتقاسم الخبرة التقنية بين البلدان الأصلية ودول العبور وبلدان الاستقبال، من أجل منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

[1]- إسماعيل زرقون، **المرجع السابق**، ص. 235.

[2]- بلال قريب، "**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص. ص. 108- 109.

2- تدعيم وإضفاء فاعلية أكبر على التعاون من أجل مكافحة ومقاومة الهجرة غير الشرعية في البلدان المرسلة ودول العبور وبلدان الاستقبال، من خلال اعتماد وتطبيق مقاربة متوازنة ومتناسقة في هذا المجال، وخاصة من خلال وضع الإجراءات المناسبة التي انحصرت في:

- ✓ تطوير آليات مقاومة الشبكات التي تعمل في التهريب غير القانوني للبشر والاتجار بالأشخاص والبحث عن وسائل لتوفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه المخالفات.
- ✓ تدعيم التعاون الفني خاصة في مجال تكوين وبناء قدرات العاملين وتجهيز وسائل مراقبة الحدود في دول الضفة الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط.
- ✓ تطوير اتفاقيات إعادة القبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة.
- ✓ تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وتطبيقها بصفة فعلية وخاصة البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والهادفة إلى منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص.
- ✓ تطوير تعاون أكثر فاعلية بين السلطات السياسية والإدارية والقضائية والأمنية دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط والوقاية والمقاومة المشتركة ضد شبكات المنظمات الإجرامية التي تسهم وتدعم الهجرة غير القانونية وتجارة الأسلحة وتبييض الأموال[1].

لذا فإن المقاربة الأمنية بالنسبة للجزائر وتونس لازالت حبيسة العلاقة مع الآخر الإستراتيجي (القوى الغربية) كموازن بل ورادع للجار الشقيق المشكوك فيه بالدوام[2].

فدول المغرب العربي تفتقر إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط ولم تصل بعد إلى وضع من يمارس التأثير على الأطراف الأخرى، وصار العنصر الخارجي يؤثر بشدة في صياغة علاقات العرب

---

[1]- ياسر عوض الكريم مبارك، عثمان الحسن، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث 2008)، ص. 75.

[2]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 93.

فيما بينهم ومع العالم الخارجي[1].

لذا تطرح قضية الهجرة غير الشرعية ضرورة إعادة النظر في الأساليب المعالجة لها من قبل دول المصدر (الجزائر، المغرب، تونس) خاصة أن معالجة الجزائر وتونس لهذه الظاهرة في إطار من التنسيق والتعاون المتبادل يبقى بعيد عن مستوى الفعالية الموجودة في الدول الأوروبية، خاصة مع فشل الوحدة المغاربية.

لذلك نجد سياسات مكافحة هذه الظاهرة فيما بين البلدين كانت جد محتشمة، واتجهت بالمقابل إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول الأوروبية بشكلها المنفرد أو في إطار الاتحاد الأوروبي أكثر منها علاقات عربية مغاربية.

المطلب الثاني: التعاون الجزائري التونسي في مكافحة الإرهاب الدولي

إن استفحال ظاهرة الإرهاب الدولي في العالم والتحول الكبير في خريطة انتشاره واستراتيجياته خاصة بسقوط النظام الليبي أدى هذا إلى زيادة انتشار الإرهاب المتعدد الجنسيات خاصة في دول المغرب العربي وبالأخص الجزائر وتونس وهذا لوجود عدة أسباب لانتشاره في الدولتين:

أسباب تنامي الظاهرة الإرهابية في تونس:

مع بداية الثمانينات من القرن الماضي دخلت تونس في أزمة اقتصادية عميقة خاصة في ظل تصاعد الأصوات المنادية بضرورة استخلاف بورقيبة، وكنتيجة لذلك تم إعلان التعددية الحزبية كمحاولة للتخفيف من الضغط السياسي الكبير والاقتصادي الذي عانته تونس.

وبالرغم من إقرار التعددية الحزبية، غير أن الحركات الإسلامية أقصيت من الساحة السياسية في محاولة استباقية لإجهاض كل محاولة للوصول إلى السلطة من قبل هذه الحركات وهو ما دفع هذه الأخيرة خاصة ما يعرف بحركة الاتجاه الإسلامي إلى تغيير اسمها لحركة النهضة تماشيا مع دستور تونس الذي يحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو عرقي أو لغوي.

[1]– ليندة عكروم، **المرجع السابق**، ص. 169.

وذلك في خطوة منها لدخول المعترك السياسي، وكنتيجة لذلك تم تنظيم انتخابات برلمانية مستقلة جاز على إثرها التيار الإسلامي على نحو ربع عدد الأصوات وهو ما دفع بالسلطات التونسية إلى إجهاض المسار الانتخابي وقمع أغلب أعضاء التيار الإسلامي، ما أدى إلى ظهور جماعات إرهابية محلية كجماعة الأصوليين، وحركة الاتجاه الإسلامي، وحركة الثورة الشقيقة والمقاومة المسلحة التونسية، ومع تزايد تأثير الحركات الإسلامية عملت الحكومة التونسية على تنظيم حملات تحسيسية وتشديد إجراءاتها الأمنية.

وبالرغم من ذلك زادت بشكل ملفت للنظر، خاصة ما بعد إسقاط حكم الرئيس زين العابدين بن علي ووصول التيار الإسلامي للحكم[1].

ونتيجة لهذه التطورات الخطيرة أخذت الجزائر وتونس في عقد اتفاقيات أمنية للحد من ظاهرة الإرهاب الدولي، بحيث تأكدت قناعة الحكومتين الجزائرية والتونسية أن مصير وأمن واستقرار بلديهما أمر واحد باعتبار أن الجزائر مرت بعشرية سوداء وانتصارها على معركة الموت وآلة الإرهاب الدموية خاصة وقد اكتسبتها مواجهة الإرهاب بمفردها خبرة في هذا المجال، فأضحت قبلة للعديد من الدول خاصة تونس وقد تجسدت من خلال الزيارات ولقاءات مسؤولي البلدين.

بحيث تسعى الجزائر للمحافظة على علاقتها الإستراتيجية بتونس في شقها الأمني في ظل اتفاقيات إستراتيجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية والتعاون الاستخباراتي وتبادل خبرات التدريب، في ظل مطالبة تونس بالاستفادة من خبرات الجزائر الاحترافية[2].

بحيث اتفقت الجزائر وتونس على ضرورة الاهتمام بتنمية ضرورية بالحياة على الشريط الحدودي المشترك، بتنمية المناطق الواقعة على الشريط الحدودي بين البلدين وهو ما يصب في مصلحة الشعبين الشقيقين.

[1]– باخوية دريس، **جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي (تونس– الجزائر– المغرب نموذجا)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، (جوان، 2014)، ص. 103.
[2]– عبد الكامل خالدي، **مرجع سابق**، ص. 05.

جاء هذا في تصريحات أدلى بها وزير الخارجية رمطان لعمامرة في ندوة صحفية، عقدها عقب اللقاء الذي جمع الوزير الأول عبد المالك سلال برئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة أول أمس بولاية تبسة الحدودية، وقال رمطان لعمامرة الذي عقد ندوة صحفية مشتركة مع نظيره التونسي حامدي المنجي على أن الاجتماع الذي عقد بتبسة على أعلى المستوى يمكن من تحليل شامل وكامل ومعمق لجميع المستجدات، على مختلف الأصعدة في مجال الأمن والعلاقات الثنائية، والتعاون بين الجزائر وتونس بلغ مستوى إستراتيجي، لم يسبق له مثيل هو تعزيز التعاون والتشاور بين البلدين الشقيقين[1] من أجل التحكم في التحديات الأمنية لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة.

حيث قال راشد الغنوشي أن العلاقات الجزائرية التونسية هي أحسن مما كانت عليه في أي وقت مضى، حيث أشار إلى أن بلده يستلهم في سياسة لمكافحة الإرهاب من دروس التجربة الجزائرية.

وأن الإرادة السياسية للبلدين القائمة سمحت من أجل تعزيز التعاون في المجال الأمني بسبب التحديات الإقليمية والأمنية المشتركة بين البلدين وأكد لعمامرة إلى أن اجتماعات التعاون والتنسيق السياسي بين تونس والجزائر قد تضاعفت في الأشهر الأخيرة، فالبلدين يتقاسمان نظرة مشتركة في المجال الأمني.

وأشار لعمامرة إلى أن وقوف الجزائر إلى جانب الأشقاء في تونس يمليه واجب الجوار، ورد جميل التضامن التونسي مع الجزائر، من خلال ثورة التحرير[2].

ومن أجل تطوير ودفع العلاقات الجزائرية التونسية جاء لقاء بين المرزوقي والوزير الأول عبد المالك سلال، حيث تركز اللقاء الذي جمع بقصر قرطاج 2014 رئيس الجمهورية المؤقت محمد المنصف المرزوقي بالوزير الجزائري عبد المالك سلال حول سبل دفع وتطوير العلاقات التونسية الجزائرية على مستوى إستراتيجي.

---

[1]– صلاح – ب–، "**لعمامرة يؤكد الجزائر وتونس متمسكتان بالتعاون الأمني والإستراتيجي**"، (صحيفة الرائد، العدد 1436، 2015)، ص. 01.

[2]– جريدة الحوار، الغنوشي: "**العلاقات الجزائرية التونسية هي أحسن مما كانت عليه**"، على الموقع www.elhiwar.net.com، تم تصفح الموقع بتاريخ 25 مارس 2015، على الساعة 21:05.

وأكد المرزوقي خلال اللقاء على ضرورة الارتقاء بالتنسيق الأمني للتصدي لخطر الإرهاب الذي يهدد استقرار تونس والجزائر والمنطقة عامة، وعبّر عن شكره للجزائر لوقوفها إلى جانب تونس خلال السنوات الثلاث الماضية لإنجاح مسارها الانتقالي، من جهته أبرز رئيس الجمهورية المؤقتة مهدي جمعة الذي حضر هذا اللقاء رغبة البلدين الشقيقين في مزيد من الارتقاء لعلاقاتهما الثنائية[1].

كذلك الزيارة التي قام بها الرئيس التونسي باجي قايد السبسي في زيارة حيث يؤكد فيها على التعاون الأمني الذي بين الدولتين ويباحث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع الرئيس التونسي سبل تطوير علاقات بين البلدين وسبل وآليات وضع إستراتيجية واضحة المعالم في المجال الأمني[2].

حيث أكد أن الجزائر أول دولة يزورها رسميا وهو رئيس بعد أن كان قد استقبله الرئيس بوتفليقة كقيادي حزب نداء تونس في منتصف شهر نوفمبر 2013، زيارة السبسي للجزائر والتي تأتي قبل تشكيله للحكومة تعد مهمة بالنسبة للبلدين، مؤكدا ومن خلال زيارته على ملف تأمين الحدود المشتركة بين البلدين، وصد عمليات التسلل، ونقل السلاح، والتصدي للإرهاب، والجريمة المنظمة.

إلى جانب تبادل الخبرات في مجال التدريب والتكوين وغيرها من الاختصاصات العسكرية، إلى جانب ذلك أن الحكومة التونسية سبق وأن اقترحت على الجزائر إلغاء جوازات السفر في عمليات تنقل الأشخاص بين البلدين، والاكتفاء ببطاقة التعريف الوطنية كوثيقة للتنقل بين تونس والجزائر، وهو المقترح الذي مازالت السلطات الجزائرية غير مقتنعة بجدواها خاصة في ظل المعطيات الأمنية على الحدود.

وفي الزيارة الثالثة التي قام بها مهدي جمعة إلى الجزائر، والتقى بنظيره الجزائري عبد المالك سلال لمناقشة التطورات الأمنية التي تشهدها الحدود بين البلدين، وخاصة بعد الهجوم الإرهابي على منطقة "الشعانبي" الذي تسبب في مقتل وجرح حوالي 40 جندي تونسي.

---

[1] – جريدة الوطنية، **سبل دفع وتطوير العلاقات التونسية الجزائرية**، على الموقع:www.afrigatenews/net/content، تم تصفح الموقع: بتاريخ 26 مارس 2015، على الساعة 21:57.

[2] – Journal Independent, **Algerie- Tunizie: Entente sur la coordinati, securitaire**, clio 06 fivrier 2015, Accessible en ligne http://jeune indépendant.net/consulter en 26 mars 2015.

مؤكدا على أهمية التنسيق السياسي والأمني بين الجزائر وتونس مشيرا إلى أن هذا الأمر ضروري وحتمي في ظل الأوضاع الأمنية المضطربة على الحدود بين البلدين، وأن التعاون بين البلدين أمني بالدرجة الأولى، لكن ليس بقرار أمني قبل أن يكون سياسيا وهو حتمي وليس اختياريا في ظل الظروف العصيبة التي تعيشها تونس، وكانت السلطات الجزائرية عززت تواجدها العسكري على الحدود مع تونس، خاصة بعد عملية الشعانبي بهدف منع تسلل المسلحين ومحاصرتهم من الجانبين الجزائري والتونسي، والتي من شأنها أن تفسد التعاون والتبادل بين البلدين[1].

ويأتي التنسيق أيضا والتعاون الكبير بين قوات الأمن الجزائري والتونسي في خضم التطورات الحاصلة ميدانيا منذ هجوم متحف الباردو بالعاصمة التونسية 2015/03/18. بحيث عرضت الجزائر على تونس التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب، والتي تخطط لمزيد من الهجمات في تونس حيث أكد الغنوشي أن العملية الأخيرة كشفت نقاط الضعف في النظام التونسي، لكنه أكد أن بلاده ستردع الهجوم حيث أوضحت الوزيرة التونسية أن هذه العملية الإرهابية التي تمس الاقتصاد التونسي في الصميم وتضرب بالسياحة التي تسهم بـ 07% في الناتج الداخلي الخام لن تزيد الحكومة الحالية إلا إصرارا على مزيد من العمل من أجل دعم أمن البلاد واستقرارها.

وفي خضم هذه التطورات قدمت الجزائر مساعدات عسكرية للجيش التونسي شملت كمرحلة شحنات من صواريخ أرض جو روسية الصنع تستخدم في قصف أهداف أرضية وجوية وبتفاهمات أمنية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والتدخل تعزيزا لحماية الشريط الفاصل بين الجزائر وتونس، وهذا يعني أن الجزائر غيرت خطط عسكرية وضعها منذ 09 أشهر تتعلق بانتشار وحدات لمجموعات حرس الحدود مهمتها الرصد الدائم للمناطق الحدودية[2].

[1]– جريدة الشروق، "**زيارة القايد السبسي إلى الجزائر**"، (العدد 4635، فيفري، 2015)، ص. 03.
[2]– جريدة الرائد، **تنسيق جزائري تونسي لتعقب الخلايا النائمة للإرهاب**،
على الموقع:http://alraaed.com/ara/watan/64540 بتاريخ 23 مارس 2015 على الساعة 19:56.

وعليه وفي هذا السياق كثفت الجزائر جهودها الداخلية والإقليمية من أجل التصدي للأنشطة الإرهابية، لذلك استضافت عدة لقاءات إقليمية ودولية لتطوير إستراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب وإنشاء مركز قيادي إقليمي، وبتعزيز الإجراءات الأمنية لمراقبة الحدود.

وتبنت الجزائر جهودا مضنية لتجريم دفع الفدية وتنسيق الجهود في إطار العلاقات الثنائية وذلك بتحمل مسؤولياتها واحترام التزاماتها إزاء محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر تبني مقاربة ثنائية مشتركة من شأنها تعزيز التعاون وتقوية أواصر الأخوة والتضامن وحسن الجوار لمطاردة الإرهاب والقضاء عليه[1].

فالاتفاقية الأمنية الجديدة في إطار العلاقات الثنائية بين الجزائر وتونس تسعى لوضع حد لهمجية الجماعات السلفية الجهادية وتقوم على قوة الاستخبارات لا سيما في مجال الاتصالات، والاستغلال الأنسب لأعلى الخبرات والمعدات التكنولوجية التي تعد الطريق الأمثل للتوصل إلى معاقل الإرهاب ومخططاتهم ومصادر التمويل، ويمكن إقامة قاعدة بيانات مشتركة بين البلدين لمنع التهريب وتجفيف مصادر التمويل.

وأن الالتزام ببنود الاتفاقية والتعاون الكامل لن يعمل على تهديم شبكة الإرهاب على حدود البلدين، وإنما قد يمتد إلى منع تسربه إلى الحدود الليبية عبر الحدود الجزائرية والحدود التونسية وتدعو إلى توسيع الاتفاقية لتضم دولا أخرى كليبيا، مصر، ويمكن تجفيف منابع الإرهاب اليوم عبر اهتمام

الحكومات بالقرى الصغيرة الواقعة على الحدود والتي تشكو بعض التهميش.

وإثر هجمات الباردو بالعاصمة التونسية انضم عدد من زعماء العالم إلى عشرات الآلاف من التونسيين يوم الأحد في مسيرة للتعبير عن التضامن ضد المتشددين الإسلاميين بعد يوم من مقتل 09 من أعضاء جماعة ألقيت عليها مسؤولية الهجوم على متحف الباردو على يد قوات الأمن،[2] وكان هجوم الباردو وقع في 18 مارس أسفر عن مقتل 21 سائحا إضافة إلى شرطي واحد واثنين من المتشددين وهو البلد الذي

[1]– الأخضر عمر الدهيمي، **مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية**، (السعودية: جامعة نايف، العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص. ص. 30– 31.

[2]– القدس العربي، "**الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود وتجفيف منابعه يبدأ بتنمية القرى الحدودية الفقيرة**"، على الموقع: http://alkuds.co-uk تم التصفح بتاريخ 25 مارس 2015 على الساعة 11:17.

وصفه المجتمع الدولي بأنه نموذج للانتقال الديمقراطي في انتفاضات الربيع العربي، وانطلقت المسيرة في شارع رئيسي في تونس العاصمة وسط الأعلام التونسية، ويشارك عدد من الأعضاء بينهم الرئيس الفرنسي "فرونسوا أولوند" في المسيرة تحت شعار "العالم باردو" ولكن الهجوم على متحف الباردو أحد أسوأ الهجمات في تاريخ تونس[1].

المبحث الثالث: البعد الثقافي والاجتماعي في العلاقات الجزائرية التونسية

يعتبر التعاون الثقافي والاجتماعي بين الجزائر وتونس من العلاقات المتميزة و العميقة لما يلعبه من تحقيق المصالح المشتركة للطرفين وخلق مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي، يدفع إلى التقارب بينهما.

خاصة وأنه ينشط في مناخ العلاقات الودية والسلمية بين البلدين وذلك من خلال تنسيق وضم الجهود بين مختلف المراكز المتخصصة وتطوير وتعزيز المعرفة الإنسانية والتبادلات الثقافية التي تمنح بين البلدين بهدف تحقيق المصالح المشتركة[2].

المطلب الأول: التقارب الاجتماعي في العلاقات الجزائرية التونسية

يعتبر التقارب الاجتماعي بين الجزائر وتونس من أهم مظاهر التعاون بين الدولتين ويتمثل هذا التقارب في:

الموقع الجغرافي:

إن الموقع الجغرافي مكانة إستراتيجية مهمة في تماسك القطرين ووحدتهما، فتونس والجزائر إقليمان يشكلان كتلة جغرافية متنافسة ذات خصائص متماثلة، ومتشابكة يكاد لا يفصل بينهما أي حاجز طبيعي، فيمثل البحر المتوسط أداة لهما من الشمال في نطاق حضارة المتوسط، كما نلحظ تشابها كبيرا في الظروف المناخية والاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]– جريدة الاتحاد، "**عشرات آلاف التونسيين وزعماء يخرجون في مسيرة ضد هجوم الباردو**"، على الموقع: http://www.alitihad.ae/details.php?id=yh778 312 = بتاريخ 29 مارس 2015 على الساعة 21:03.

[2]– الصادق الفيلالي، **العلاقات الثقافية الدولية دراسة سياسية قانونية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006) ص. 182. 189.

فالطبيعة الجغرافية متصلة الحلقات والسلاسل ومتشابهة الميزات، ونجد هذا التجانس في التربة كما نجد السلسلة الجبلية العالية المتصلة من شمال تونس إلى غرب الجزائر، ويفصلها عن الصحراء والساحل متفاوت العمق ذو مناخ متوسطي.

وعموما تتميز تضاريس كلا القطرين في شمال الصحراء بوجود سلسلتين جبليتين الأطلس التلي بارتفاع يتجاوز 2300 م في الجزائر وفي تونس ينتهي بارتفاع 1550 م في جبال الشعانبي، وينفصل الأطلسين بواسطة السهول الداخلية كالسهول العليا في الجزائر والسهول الشمالية في تونس[1].

التماسك الاجتماعي:

تعبر الجزائر وتونس عن درجة عالية من التماسك الاجتماعي بلورته العزلة النسبية للإقليم والتاريخ الطويل المشترك الذي صهر الفروق بين الجماعات القاطنة دينيا، نجد أن الإسلام هو الديانة السائدة في المنطقة، ومن ثم لعب الإسلام دورا توحيديا ولغويا، فالإسلام أهم مقوم للتجانس القطري، وقد ارتبط الدين الإسلامي باللغة العربية الرسمية والسائدة اللغتان البربرية، الفرنسية إلا أن ضغوط الإسراع في التعريب، خاصة في الجزائر دفعت بعض القبائل للمطالبة باعتماد اللغة البربرية كلغة رسمية، أما اللغة الفرنسية فهي أولا لغة النخبة ذات التعليم الحديث والثقافة الفرنسية وليس لها من الانتشار الجماهيري ما يؤهلها لأن تكون بديلا لغويا في المنطقة.

فالوحدة الثقافية للمنطقة حقيقة تاريخية اجتماعية تعكس تجانس اللغة والدين، إلا أن التعاون الاقتصادي الوثيق الذي قام بين الجزائر وتونس، والذي تم بحكم التقارب الجغرافي أساسا قد أدى إلى تحالف سياسي متين بين البلدين، وقد أدت القطيعة بين ليبيا وتونس إلى تدعيم العلاقات الجزائرية التونسية[2].

لذلك فالعلاقات بين الجزائر وتونس تعدت مرحلة العلاقات التقليدية السياسية بين الدول بأنها نزلت إلى المستوى الشعبي والإنساني، فالتقارب التاريخي والثقافي والعرقي، والعلاقات العائلية التي نتجت عنها

[1]– وفاء نعاسي، **الطلبة الجزائريون الزيتونيين والحركة الإصلاحية الجزائرية 1900– 1954م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (جامعة بسكرة، قسم العلوم الإنسانية، 2014)، ص. 32.

[2]– عز الدين شكري، "**المغرب العربي الكبير آليات الوحدة والتجزئة**"، مجلة الأهرام، (العدد التاسع، 2010)، ص. 01.

عشرات الآلاف من الأسر الجزائرية التونسية تعيش في البلدين تجعل البعض يجد صعوبة في التفريق بين الشعبين.

عوامل مهمة ستشكل ضغطا شعبيا على السياسيين في البلدين عاجلا أم آجلا، وستدفعهم للتفكير في خطوات أكثر جرأة من مجرد تبادل التهاني والزيارات والمعلومات الأمنية والتعاون الاقتصادي كل المؤشرات متوفرة للانتقال بالبلدين من مرحلة العلاقات السياسية الجيدة والتحالف إلى مرحلة الاتحاد الفدرالي فلا شيء يعيق ذلك حاليا ولا تنقص إلا الإرادة السياسية.

فالوحدة الجزائرية التونسية يمكنها أيضا أن تشكل قاطرة، ومثالا حيا ونواة صلبة لمشروع أكبر كان من أبرز أهداف كل الحركات السياسية المغاربية في القرن العشرين من حركة نجم شمال إفريقيا التي كانت في بدايتها عبارة عن نقابة عمالية تجمع وتدافع عن عمال الجزائر وتونس في بلاد المهجر إلى بيان نوفمبر كانت غايتها الكبرى بعد الاستقلال السير بشعوبها نحو وحدة مغاربية ومغرب كبير وموحد.

وستكون الوحدة بين الجزائر وتونس ربما أول نظرة نحو تحقيق هذه الوحدة الذي مازالت شعوب المنطقة تتطلع إليه[1].

المطلب الثاني: التقارب الثقافي في العلاقات الجزائرية التونسية

يعتبر البعد الثقافي من أهم عوامل التقارب بين الجزائر وتونس، فالمحور الثقافي أساسي كعامل ضمن المحددات والعوامل المؤثرة في صياغة الهوية انطلاقا من أن لكل مجتمع ثقافته بروافدها وتفاعلها مع البيئة المحيطة.

فالعلاقات الثقافية الجزائرية التونسية من أقدم الروابط التي جمعت الشعبين في ظل حضارة واحدة على مر العصور، إذ لم تعرف في أية مرحلة أن البلدين عاشا في ظل ثقافتين مختلفتين لاسيما الثقافة لاسيما الثقافة العربية الإسلامية التي ربطت الشعبين، ويظهر ذلك في مجال الصحافة إذ نجد كتابا تونسيين وجزائريين تخصصوا في الكتابة عن الجزائر بشكل دائم ومستمر.

[1]– نايت الصغير عبد الرزاق، **المثال الجزائري التونسي**، صحيفة التحرير الجزائري، (العدد 565)، فيفري 2015.

كما نجد تزاحم لكل الشخصيات التي برزت في الحقل الثقافي أو هي في طريق الظهور، لاسيما في مجالات الكتابة والتعليم والإصلاح، والثقافة بصورة عامة في الأدب والفكر، اللغة، التربية والتعليم الفلسفة، التاريخ.

ومن أهم الشخصيات التي برزت في الكتابة عن الجزائر علي الجندوبي، الحبيب بن ناسي، محمد العيساوي، أما الشخصيات الجزائرية الأولى التي يهتم بها هؤلاء الكتاب: الأمير عبد القادر الجزائري عبد الحميد بن باديس وغيرهم.

خاصة بوجود التواصل الفكري بين النخبة الجزائرية والتونسية (1962– 2012) وجود تعاون مثمر بين البلدين من أجل ترقية الثقافة في البلدين المجاورين سائرين على خطى رواد النهضة في المغرب العربي الذين جسدوا طوال فترة الاحتلال الاستعماري المعاني السامية للتضامن الحضاري والتبادل العلمي لتحقيق الوحدة الثقافية بين القطرين وتوثيق العلاقة بين الشعبين، وذلك من خلال المساهمة في الندوات الفكرية والمؤتمرات العلمية والتدريس في الجامعات وتبادل الزيارات من أجل الاطلاع على التجارب الناجحة في مجال البحث العلمي والإنتاج الفكري وتبادل المطبوعات، والمشاركة في الكتابة الصحفية في الجرائد، والمجلات المختلفة، وتأكيدهم على ضرورة التعاون بين النخب الجزائرية التونسية من أجل تحقيق تنمية شاملة في مختلف المجالات وضرورة بناء جسور التواصل بين الباحثين الجزائريين والتونسيين. [1]

فالكثير من المثقفين الجزائريين ورموز الثورة الجزائرية قد تلقوا تعليمهم وتشجعوا بروح الثقافة العربية الإسلامية في رحاب جامع الزيتونة نظرا للمنهج الثقافي الذي اعتمدته فرنسا في الجزائر، في إطار مشروعها لإلحاق هذه الأخيرة بالتراب الفرنسي وما يتطلبه ذلك من تغيير جذري في الثقافة الجزائرية وتوطين اللغة والثقافة الفرنسية، ما جعل المقاومة الجزائرية لا تتوقف عن البعد العسكري وحده بل كان البعد الثقافي

[1]– محمد شطيبي، **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954– 1962م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2009)، ص. ص. 143– 144.

الحضاري أحد أهم مجالات المعركة ضد الاستعمار، كما كانت تونس مركز عمل وتنظيم وتدريب وتخطيط للثوار الجزائريين إبان ثورة التحرير الوطني[1].

حيث قال الجندوبي: "... وكلما نزلت بلدة تعرفت فيها إلى فقهاء وأدباء وأهل دراية نادرة وانقطاع نحو العربية وآدابها، فلازال الخير لهذا القطر ولازالت العزة والكرامة، والجزائر في عمالقتها الثلاث يجدون أهل العلم والأدب وعلى الأخص أهل الجامعة الزيتونة وأدباء القطر التونسي ..."[2].

وعلى حسب قول الجندوبي فإن الروابط الثقافية التي تربط سكان البلدين هي روابط قديمة تعود إلى تأسيس جامع الزيتونة في القرن الثاني هجري، حيث أصبحت هذه الجامعة قبلة لطلاب العلم والمعرفة ليس فقط من البلاد التونسية، بل من كل البلاد المغاربية وفي مقدمتها الجزائر.

ويظهر هذا التعاون بين الجزائر وتونس من خلال اتفاقيات تعاون بين البلدين، حيث وقعت اتفاقية تعاون ثنائي بين البلدين في عام 1993 تدعيما للعلاقات المتعددة الأطراف وفي عام 1992 تأسست جائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي، كما أبرم اتفاق 1994 يتعلق بإنشاء مجلس مغاربي للكتاب القومي لكن ونظمت الجزائر العاصمة في عام 2007 الصالون الرابع للكتاب بعد 13 عاما من الغياب، وفي عام 2009 تم بعث شهر الثوان الثقافي المغاربي.[3]

إن العلاقات الثنائية مع تونس كانت دائما ممتازة خصوصا في مجال التبادل الفني في عام 1963، كانت تونس أول بلد توقع الجزائر اتفاقا ثنائيا بشأن الشؤون الثقافية، كما وقعت برامج تنفيذية للتعاون الثقافي بين البلدين فترات 1997، 1998، 2001، 2002، 2005، 2006[4].

---

[1]– مولود عويمر، **أيام في تونس**، على الموقع: http://adabasham.net/show.php?sid=80044 بتاريخ 06 ديسمبر 2014. على الساعة 09:25.

[2]– وفاء نعاسي، **المرجع السابق**، ص. 85.

[3]– محمد شطيبي، **المرجع السابق**، ص. 125.

[4]– المورد الثقافي، **دراسة مقارنة عن بعض جوانب السياسات الثقافية في الجزائر– تونس– المغرب– مصر، ميزانية الثقافة اللامركزية والتبادل الثقافي**، 2013، ص. 25.

ومن أجل تعميق العلاقات الثقافية بين الجزائر وتونس وتقويتها وتقريب المشاهد الأدبية والتشكيلية والمسرحية والسينمائية، وذلك من خلال تبني تونس مبادرة إقامة ربيع الثقافة المغاربية بداية من ربيع 2010 من خلال فعاليات القيروان عاصمة للثقافة الإسلامية، التي بدأت منذ 08 مارس 2009 قد شكلت حدثا ثقافيا سياسيا أيضا، مما زاد في إضفاء أهمية خاصة على افتتاح هذه الفعاليات زيارة الرئيس زين العابدين للقيروان 27 أفريل 2009.

حيث قال محمد الغنوشي: "ما احتفالنا هذه السنة بالقيروان عاصمة للثقافة الإسلامية إلا دليل على سعينا المتواصل من أجل ربط الماضي والحاضر والعمل على أن تبقى شخصية تونس الدينية والثقافية قضية صامدة موحية متجددة".

إضافة إلى الاتفاق المبرم بين مدير الثقافة لولاية الوادي ومدير الثقافة لولاية قبلى التونسية لعقد مشروع الشراكة الثقافية بين الولايتين والدولتين، وكان هذا على هامش المهرجان الدولي للصحراء بدور التونسية الذي يقضي بإجراء مهرجانات مشتركة بين الدولتين في اطار من التعاون و التشاور يقضي بتبادل البرامج الثقافية[1].

ومن أجل تطوير العلاقات الثقافية بين البلدين (الجزائر– تونس) عقد مؤتمر دولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري التونسي من 1881– 1954 الذي عقد في 12 نوفمبر 2013 الذي انطلقت أشغاله الأولى بجامعة الوادي على أن البعد الحضاري المشترك ساهم في توطيد الروابط الاجتماعية بين شعوب البلدان طيلة الحقبة الاستعمارية الممتدة من القرن19 والنصف الأول من القرن20.

ويعود ذلك إلى عدة عوامل من بينها إيمان الشعوب المغاربية بوحدة المصير المشترك ولطبيعة العلاقات اهتمت بالتواصل بين البلدين، والتي تميزت بالعمق التاريخي المتأصل المرتكز على الروابط الدينية واللغوية والتاريخية والتي يتجلى جانب منها في روابط المصاهرة.

[1]– أمال موسى، "**القيروان عاصمة للثقافة الإسلامية**"، مجلة المغرب الموحد، (العدد الثاني، ماي، 2009)، ص. ص. 48–49.

فالتواصل بين الشعبين إلى درجة أنه أنتج تلاءما وتناغما بيمن شعوب هذين البلدين، وبرز ذلك من خلال الرحلات العلمية والتبادل التجاري والعمل السياسي الذي أفرز اختلاط وامتزاج للدماء المغاربية أثناء النضال المسلح المشترك خلال فترات المقاومات الشعبية وأثناء الثورة التحريرية، والتأكيد على أن مدينة غدامس ودورها التجاري والثقافي بين تونس والجزائر خلال القرن 19، حيث ذكر أن شعوب هذه البلدان يجمعهم تاريخ مشترك.

حيث عرف علاقات التواصل الاجتماعي والحضاري والثقافي بين مناطق الجنوب الشرقي للجزائر ووادي سوف وزيغ ووادي ميزاب(غرداية) مع العمق التونسي التي تركت أثرها في كرونولوجيا تطور المجتمع لكلا البلدين، بالإضافة إلى حركة التنقل الدءوبة لطلبة الجنوب الجزائري إلى جامعة الزيتونة بتونس خلال القرن 19 والنصف الأول من القرن 20[1].

[1]– جريدة المواطن، "**البعد الحضاري ساهم في توطيد الروابط بين شعوب البلدان المغاربية**"، على الموقع: www.elmouwatane.com/?p=301 تم تصفح الموقع بتاريخ 30 مارس 2015 على الساعة 10:03.

خلاصة الفصل:

يمكن القول من خلال دراستنا وتحليلنا للعلاقات الجزائرية التونسية توصلنا إلى:

- ✓ الموقف الحيادي للجزائر الذي اتخذته تجاه الثورة التونسية واعتمادها على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو موقف رحبت به تونس.
- ✓ تعتبر الأوضاع الأمنية المتدهورة والانفلات الأمني في تونس ارتسمت معالم جديدة للتعاون، من خلال عقد ملتقيات وندوات وزيارات لرؤساء الدولتين من أجل التنسيق والتشاور في عدة مجالات.
- ✓ إن التعاون في إطار العلاقات الثنائية قد يؤدي إلى وحدة المغرب العربي بدلا من اتحاد المغرب العربي، بوجود عامل الإرادة السياسية بين البلدين.
- ✓ العلاقات الثنائية بين الجزائر وتونس ارتقت إلى مصاف العلاقات المتينة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، الذي يعتبر الأهم في هذه العلاقات باعتبار أن الشعب التونسي والشعب الجزائري شعب واحد.

الفصل الثالث

يعتبر التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس مساهمة كبيرة في مجال العلاقات الدولية خاصة في مجال التبادل التجاري والاستثمارات، مما خلق نوع من التقارب بين البلدين نظرا للقرب الجغرافي بين البلدين في توطيد اكثر للعلاقات الاقتصادية بتعزيز العلاقات الجوارية خاصة في السنوات الاخيرة نتيجة للأوضاع الامنية التى شهدتها تونس ساهم ذلك في التقارب اكثر بين البلدين وتعزيز فرص الاستثمار من خلال انشاء شركات اقتصادية مشتركة من اجل تنويع الاقتصاد بينهما وتنمية التعاون خاصة في المجال السياحي مما اعطى دفعا قويا للارتقاء بالعلاقات الجوارية الى علاقات متميزة وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي ليشمل الاستثمار في الصناعة والفلاحة، اضافة الى المواد الصيدلانية مما عزز التقارب اكثر بين الجزائر وتونس وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل بالتركيز على الواقع التعاوني بين الجزائر وتونس، وحجم الاستثمارات بين البلدين والتحديات الداخلية والخارجية. إضافة استشراف مستقبل العلاقات بين البلدين.

المبحث الأول: التعاون الاقتصادي الجزائري التونسي

ترتبط كل دول العالم بعلاقات مختلفة من بينها العلاقات الاقتصادية، التي تؤدي إلى وجود قوة تجارية، واقتصادية، وسياسية، ومن المعلوم أن أي دولة لا تستطيع أن تكون بمعزل عن الدول الأخرى مهما كانت قوتها فالجزائر وتونس من بين هذه الدول التي حاولت تطوير وبناء علاقات اقتصادية في مختلف النواحي التجارية، الاستثمارات، السياحة وغيرها.

وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: الاستثمارات ودورها في العلاقات الجزائرية التونسية

لقد عرفت الاستثمارات المشتركة الجزائرية التونسية زيادة وديناميكية خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تعززت العلاقات الجزائرية التونسية بمجموعة من الاستثمارات.

فالجزائر اعتمدت في اقتصادها على المنتجات النفطية، والقطاع التحويلي مر بمرحلة صعبة لتشتهر في المنتجات النفطية في الهيمنة على النشاط الاقتصادي الجزائري بقيمة مضافة تصل إلى 49,42% من الناتج المحلي الإجمالي 2006، أما القطاعات التي أدت انخفاض بنسبة نمو فكانت صناعات النسيج ولاسيما قطاع الجلد والأحذية[1].

وعلى غرار الجزائر شهد الاقتصاد التونسي جملة من التطورات انعكست على أدائه ومسار تطوره، فبعد الخلل الذي سجل أوائل الثمانينات في التوازن الاقتصادي الكلي، شكلت أواسط الثمانينات منعرجا مهما بالنسبة للاقتصاد التونسي، حيث شرع منذ 1987/1986 في تطبيق برنامج تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته بغية إقرار آليات السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، وتشجيع المبادرة الخاصة والإسراع في خصخصة المؤسسات العمومية.

[1]– عادل زغدي، **دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال فترة2010/1995**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، 2013)، ص. 118.

خاصة وأن الاقتصاد التونسي يتميز بأنه اقتصاد متنوع وناشئ، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة والمناجم والطاقة والسياحة وكذلك الصناعة التحويلية، بالنسبة للزراعة تتمثل أهم المنتوجات الزراعية التونسية في الحبوب القمح الشعير الزيتون، التمور.

حيث يعتبر الاقتصاد التونسي المصدر الأول للتمور على المستوى العالمي وكانت مصدر عالمي لزيت الزيتون، بالإضافة إلى الحمضيات والمنتوجات البحرية، مع العلم أن جزء كبير من هذه المنتجات يوجه نحو التصدير.

كما تجدر الإشارة أن هذا القطاع يوفر الأمن الغذائي بدرجة معتبرة خصوصا في المنتوجات الحساسة، حيث وصلت نسبة تغطية الإنتاج الداخلي للحاجات الوطنية إلى 48% بالنسبة للحبوب، 88% بالنسبة للزيوت[1].

ونتيجة لهذه المقومات سعت الجزائر وتونس إلى بناء علاقات اقتصادية في عدة مجالات خاصة في مجال الاستثمارات، حيث عقدت اتفاقية بين الجزائر وتونس لاستغلال حقول بورمة، كذلك ربط الجزائر بإيطاليا بأنبوب غاز يمر عبر الأراضي التونسية الذي بدأ تشغيله عام 1983 بطاقة إنتاجية قدرها 12 مليار متر مكعب، وتستفيد تونس من رسوم عينية على الغاز إذ ارتفعت من 1,69 مليار متر مكعب سنة 2002، وفي سنة 2004 انخفضت إلى 1,3 مليار متر مكعب[2].

إلى جانب الاهتمام بالقطاع الصناعي من خلال التوقيع سنة 2001 على الاتفاق الإطاري الجديد للتعاون الصناعي الهادف إلى تطوير صنع الشراكة والاستثمار المباشر بين البلدين، إضافة إلى إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن

[1]– حمزة غول، **المرجع السابق**، ص. ص. 65– 66.

[2]– عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996)، ص. 250.

طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون عامل[1] على نقطة الاتصال بشبكات الطرق السريعة بين البلدين[2].

كما كشفت أشغال الدورة التاسعة عشر للجنة الكبرى المشتركة الجزائرية التونسية عن إطلاق دراسة في مجال النقل حول إمكانية الاستغلال المشترك لبعض الخطوط الجوية بين مدن عنابة، قسنطينة سطيف، بالجزائر وطبرقة بتونس، وكذا إمكانية إعادة تشغيل خط السكة الحديدية بين عنابة وتونس[3].

فقد شكلت هذه المشاريع الثنائية مجالا من الإيجابيات الاقتصادية وذلك من خلال خلق مناصب شغل على مستوى قطاع المحروقات والغاز وقطاع الخدمات، وذلك من خلال النشاطات الخدمية التي أفرزتها هذه المشاريع، تعدت هذه الإيجابيات المجال الاقتصادي ليشمل بذلك المجال الاجتماعي، حيث أصبح بإمكان المساكن الجزائرية التونسية الموجودة في المناطق الريفية والحضرية التي تعبر منها هذه الأنابيب أصبح بإمكانها تزويد هذه المناطق بغاز المدينة لاسيما ساقية سيدي يوسف، وطبرقة وعين دراهم، وإنجاز مشاريع صناعية في إطار شركات مختلطة يتوزع رأس مالها 50%، 50% بين الشركات الوطنية الجزائرية والتونسية.

- مصنع الإسمنت الأبيض بفريانة.
- مصنع محركات ديزل بساقية سيدي يوسف.
- مصنع الآب بأم علي.
- مصنع تربية الدواجن بطبرقة.

[1]– سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص. 125.

[2]– سفارة الجزائر بتونس على الموقع: http://www.anbdz.tn./relationbilaterales/rubrique.economique بتاريخ 2015/04/13.

[3]– سليم العايب، **المرجع السابق**، ص. 125.

وفضلا عن ذلك تم التوقيع على اتفاق خاص بالربط البيني بالشبكات الكهربائية للبلدين ودراسات تكنو اقتصادية بهدف تحقيق مشاريع مشتركة منها على وجه الخصوص.

- مصنع أسمدة الفوسفاط، ومصنع لصناعة التجهيزات للصناعات النسيجية والبلاستيكية، وعلى المستوى المؤسساتي كان يتم تنظيم اجتماعات حكومية كل ستة أشهر بالتبادل يتم مرة في الجزائر ومرة في تونس[1].

أما في مجال المنتوجات الصيدلانية والأدوية ارتأت الجزائر وتونس أن مجال الأدوية والمواد الصيدلانية قطاع مناسب للتعاون الجزائري التونسي وفي مجالات متعددة على غرار توحيد المواصفات للأدوية والعقاقير الأساسية والتركيز على تجميع المعاملات التجارية في صفقات موحدة لاستيراد الأدوية من المخابر الأوروبية الكبرى[2].

الفلاحة:

نظرا لأهمية هذا القطاع في عملية التنمية فقد اعتمدت الجزائر وتونس على اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية وإقامة سوق فلاحية مشتركة بغرض الحد من التبعية الغذائية التي أخذت تتفاقم مع التزايد المستمر للسكان[3].

[1]– فتيحة شيخ، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2007)، ص. 185.

[2]– كمال مقدوس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة سطيف، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، 2013)، ص. 203.

[3]– صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي، بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، 2007/1989**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 135.

المطلب الثاني: التعاون التجاري بين الجزائر وتونس

إن زيادة التجارة البينية أصبحت ضرورة ملحة في ظل العولمة نظرا لتزايد التنافسية العالمية في ظل العولمة، من ناحية أخرى فإن تزايد التجارة بين الجزائر وتونس يزيد من المنافسة ويجعل الصناعات أكثر قدرة على التنافسية العالمية بين البلدين.

لذا تجدر الإشارة إلى أن التبادل التجاري بين الجزائر وتونس تمثل في إبرام العديد من الاتفاقيات في هذا المجال، ومن بين هذه الاتفاقيات: الاتفاق التجاري التفاضلي بين الحكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع بتونس في 04 ديسمبر 2008.

وانطلاقا من أواصر الأخوة التي تربط الشعبين الشقيقين، والعلاقات العربية القائمة بين البلدين وسعيا منهما لتطوير العلاقات الثنائية في المجالين الاقتصادي والتجاري ودعم وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات، وتعزيز عوامل التكامل والاندماج، وترقية المبادلات التجارية بين البلدين.

هذه العوامل ساهمت في إبرام الاتفاق التجاري التفاضلي، والذي يتمحور حول: مجال الرسوم الجمركية* والرسوم والضرائب الأخرى** ذات الأثر المماثل[1]، حيث أعلن رئيس الحكومة التونسية الانتقالية "علي العريض" أن جميع المنتجات الصناعية الجزائرية التي تدخل السوق التونسية ستكون معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب، كما سيتم تمديد هذا الإجراء حتى المنتجات في قطاعات أخرى مستقبلا حين تدخل هذه الإجراءات بعد موافقة الحكومة التونسية على أمر يتعلق بنشر الاتفاق التفاضلي المبرم بين الجزائر وتونس، وكذا البروتوكولات والملاحق الخاصة بتنفيذه.

---

*– الرسوم الجمركية يقصد بها كل الرسوم المبينة في التعريفة الجمركية المطبقة في كلا البلدين التي تفرضها الدولة الطرف بمقتضى التعريفة الجمركية على السلعة المستوردة.

**– يقصد بالضرائب ذات الأثر المماثل كل الرسوم والضرائب الأخرى كيفما كانت تسميتها والتي يفرضها أحد الطرفين المتعاقدين على السلع والمنتجات المستوردة دون أن تشمل منتجاته الوطنية.

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، اتفاقيات واتفاقيات دولية، (العدد 12، فيفري 2010).

وسيتم في هذا الإطار تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين مع ممثلي القطاعات المعنية لتنفيذ التزامات الأطراف المتعاقدة بشأن تبادل السلع، أما المنتجات الزراعية وافق الجانبان على تأجيل المناقشات بشأن تحرير التجارة في هذه المنتجات وغيرها من المنتجات الزراعية المقدمة بعد خمس سنوات من بدء تطبيق هذا الاتفاق[1].

- ✓ تنمية وتسهيل وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين وإعداد قوائم السلع والمنتجات لجدول التعريفة الجمركية للنظام المنسق لتعيين وتصنيف السلع والمنتجات المتبادلة بين البلدين إلى جانب ذلك التخفيضات التي قدمتها الجزائر بنسبة 40% من الحقوق الجمركية المطبقة على المنتجات الصناعية ذات المنشأ التونسي.
- ✓ إضافة إلى تبادل التعريفة الجمركية المطبقة لديها.
- ✓ إضافة إلى تشجيع التعاون بين الهيئات والمؤسسات المعنية، باعتماد المقاييس والمعايير والمواصفات التقنية، وحماية الملكية الصناعية والتجارية في كلا البلدين والتنسيق فيما بينها قصد إيجاد الصياغة العملية الملائمة ولتسهيل تبادل المنتجات ذات المنشأ بين البلدين، وإنشاء لجنة مشتركة تونسية جزائرية للتعاون التجاري تتكون من ممثلي القطاعات المعنية بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين[2].
- ✓ أما بالنسبة لصادرات وواردات الجزائر من وإلى تونس تتمثل في الجدول التالي:

[1]– **المرجع نفسه.**

[2]– كمال مقروس، **المرجع السابق**، ص.75.

جدول رقم 01: يمثل أنواع الصادرات والواردات الجزائرية التونسية

	الجزائر/ تونس	تونس/ الجزائر
الصادرات	– الهيدروكربونات. – المنتوجات الكيماوية والبلاستيكية.	– مواد البناء خاصة الإسمنت الأبيض. – جلود وجلود خام. – آلات ومحركات. – خشب. – المواد الغذائية.

المصدر: شيخ فتيحة، المرجع السابق، ص. 180.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس تتميز بالتنوع، فبالنسبة إلى صادرات الجزائر نحو تونس تتمثل أساسا في الهيدروكربونات، إضافة إلى المنتوجات الكيماوية والبلاستيكية، أما صادرات تونس نحو الجزائر تتمثل أساسا في مواد البناء (الإسمنت الأبيض)، آلات وجلود خام، آلات وتجهيزات إلكترونية ومحركات إضافة إلى الخشب.

وفي الجدول التالي نبين قيمة المنتجات المصدرة إلى تونس:

جدول رقم 02: قيمة المنتجات المصدرة الى تونس

	الحصة من المجموع الصناعي	القيمة للسداسي الأول		تونس
		2008	2009	
زنك وخلائط من الزنك	15,3	16,4	05	%2,7
مشتقات الهيدروكربونات	12,6	04	05,5	%100
مواد زجاجية	/	/	02	%96,3
بكرات بلاستيكية	/	/	01,2	%34

المصدر: وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، السداسي الأول، سبتمبر. 2009.

ومن خلال دراستنا للجدول نبين ما يلي:

أن صادرات الجزائر نحو تونس اتسمت بالتنوع في سنة 2008/ 2009، ففي مجال تصدير الجزائر للزنك إلى تونس بلغ 2,7% وهي نسبة متواضعة إلى حد ما، إلى جانب مشتقات الهيدروكربونات بنسبة 100% وهي نسبة مرتفعة.

إضافة إلى المواد الزجاجية التي تستوردها تونس من الجزائر بنسبة 96,3% والبكرات البلاستيكية بنسبة 34%، تجدر الإشارة إلى أن وجود نسبة صادرات متواضعة سوف يؤثر في الميزان التجاري بين الدولتين.

جدول رقم 03: يمثل صادرات ومصادر الواردات السلعية

(الوحدة: مليون دولار)

الاتجاه / المصدر	تونس	الجزائر
تونس صادرات واردات		 19,6 13,3
الجزائر صادرات واردات	 17,2 22,7	

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2006.

يمثل الجدول صادرات وواردات الجزائر وتونس في سنة 2006، بحيث كانت نسبة الصادرات والواردات منخفضة فبلغت الصادرات الجزائرية الى تونس 17.2، مقارنة بالواردات التى بلغت 22.7 وهي نسبة متواضعة اماصادرات تونس للجزائر بلغت 19.6وهي نسبة منخفضة وهذا يعود إلى أن الجزائر وتونس تعاملها كان في إطار دول الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم 04: يمثل اتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي

(الوحدة: مليون دولار)

		تونس	الجزائر
تونس	صادرات	/	474,5
	واردات	/	621
الجزائر	صادرات	624,1	/
	واردات	354,1	/

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي لعام 2010.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

اتجاه التجارة السلعية لدولة تونس:

الصادرات:

بلغت صادرات تونس سنة 2010 بـ 1462,7 مليون دولار، وقد اتجهت إلى الجزائر بنسبة 32,44%.

الواردات:

أما فيما يخص الواردات السلعية بين الجزائر وتونس بنسبة 61,75%.

اتجاه الصادرات السلعية لدولة الجزائر:

الصادرات:

بلغت صادرات الجزائر السلعية سنة 2010، حيث تركزت نسبة كبيرة في اتجاه تونس، حيث بلغت 50,26%.

الواردات:

بلغت واردات الجزائر السلعية بالنسبة لتونس نسبة 71,16%.

من ناحية أخرى فقد شهدت المبادلات التجارية الجزائرية ارتفاعا قويا، فالأحداث التي شهدتها تونس لم تؤثر بشكل كبير على مبادلاتها مع الجزائر، وبما أن صادرات الجزائر نحو تونس كانت مستقرة على العموم بـ 531,1 مليون دولار أمريكي في سنة 2011 مقابل 536,3 مليون دولار أمريكي في سنة 2010.

حيث نلاحظ تراجع بنسبة 1% بخصوص الواردات الجزائرية نحو تونس، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 10,78% منتقلة من 382,7 مليون إلى 428,9 مليون في سنة 2011.

إضافة إلى محاولة تجسيم البناء المغاربي الاقتصادي وذلك بالرفع من قيمة المبادلات المغاربية إلى ثلاثة (03) أضعافها وزيادة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي من 60 مليار يورو حاليا إلى 300 مليار.

إذ أصبح القطاع الخاص بالنسبة للجزائر وتونس دور كبير في المبادلات التجارية، وذلك من خلال عقد الملتقى المغاربي الأول لرجال الأعمال كشف إلى أن هناك أمثلة ملموسة عن الاندماج على المستوى الاقتصادي وعن المعاملات بين البلدان المغاربية التي تعمل بشكل جيد.

ولقد تم تقديم أربع مؤسسات تونسية جزائرية ليبية مغربية، تعمل خارج بلدانها، هذه المشاريع تؤكد أنه بالإمكان القيام بمعاملات اقتصادية تجارية في مختلف الدول المغاربية، كما كشفت عن حاجة إلى تعاون وانفتاح جيدين بين البلدين[1].

المطلب الثالث: دور القطاع السياحي في العلاقات الجزائرية التونسية

أصبحت السياحة من أهم مصادر الدخل للدول حتى في بعض الدول أصبحت المصدر الأول وبدون منازع، وتتوافر في تونس والجزائر مقدمات الجذب السياحي الأخرى، فهناك وعي سياحي عال على المستويين الرسمي والشعبي.

[1]– ولد عبد الله، **تكتل اقتصادي قادر على المنافسة**، مجلة المغرب الموحد، العدد الثاني، (جويلية، 2009)، ص. ص. 28. 29.

وأهمية ومساهمة هذا القطاع في اقتصاد كل دولة، في حين لا يزال أداء ومستوى هذا القطاع ضعيف وغير مستقر في الجزائر[1]، على الرغم من ذلك فالجزائر تتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1200 كلم من السواحل الرملية، أما التضاريس وهي تتابع من الشمال إلى الجنوب ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري، مثل سهول متيجة، وهران، عنابة وغيرها من الجبال التي تتميز بها تضاريس الجزائر التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عن هذا النمط السياحي من ترفيه.

أما جنوب الجزائر فيمثله الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية والممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد.

من جانب آخر تتميز تونس بصغر مساحتها مقارنة بالدول المغاربية الأخرى 146162 كلم^2 تتنوع التضاريس في تونس بين الجبال والغابات والشواطئ والصحراء ومن بين هذه السهول سهل طبقة بن زرت، الركبة، وسهل كوكة، كما تتوافر على عدة سبخات على غرار سبخة الكلبية وسبخة سيدي الهاني.

أما الجنوب التونسي فهو عبارة عن منطقة صحراوية تتميز بطبقتها الرسوبية كثرة السهول والهضاب، وتتميز تونس بصناعتها التقليدية اليدوية مثل صناعات النحاس، الفخار، النسيج، الجلود والحلي البربري[2].

وعن أسباب ودوافع السياحة نوضحها في الشكل التالي:

[1]– كهينة رشام، آسيا قايسي، **التجربة التونسية في مجال السياحة واقع– أبعاد ورهانات**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي السياحة في الجزائر، **الواقع والآفاق، البويرة**، المركز الجامعي العقيد آكلي محند الحاج.

[2]– نبيل بوفليح، محمد تقرورت، **التجربة المغاربية في قطاع السياحة– تونس والمغرب–**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول، **السياحة في الجزائر واقع وآفاق**، البويرة، معهد العلوم الاقتصادية، (11–12، ماي، 2010).

شكل رقم (01): يوضح دوافع السياحة

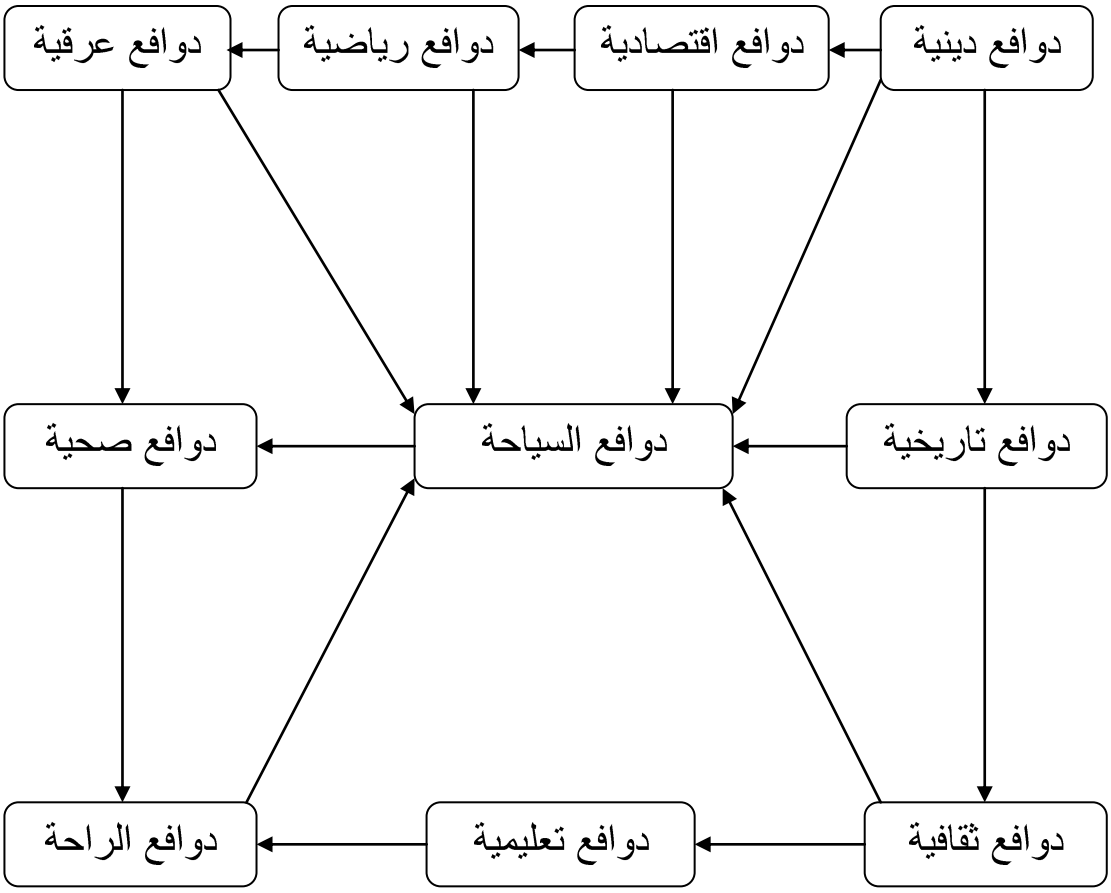

المصدر: عبد الحفيظ مسكين، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر –حالة الديوان الوطني للسياحة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، قسم العلوم التجارية، 2010، ص. 125.

فتبلورت العلاقات الجزائرية التونسية في المجال السياحي من خلال السياحة الثقافية والسياحة العلاجية، بحيث نجد أن معظم الجزائريين يتوافدون إلى تونس التي تحتوي على الأحواض العلاجية الينابيع المعدنية، بحيث تكونت مراكز للمعاينة المعدنية، إضافة إلى مجالات أخرى مثل الجراحة الدقيقة زرع الأعضاء، الكلى، القلب، تقويم البصر[1].

[1]– كهينة رشام، آسيا قايسي، **المرجع السابق**، ص. 25.

حيث تحصي تونس في 2014 دخول ما يقارب مليون وثلاثمائة ألف سائح جزائري إلى تونس حسب ما أعلنه ممثل الديوان الوطني التونسي للسياحة بالجزائر "بسام ورتاني" أن عدد السياح الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلتهم في تونس في ارتفاع مستمر خلال السنوات الأخيرة.

حيث سجلت سنة 2013، أكثر من مليون وستون ألف سائح، أي بنسبة نمو تقدر بـ 25% مقارنة مع سنة 2010 وهي سنة مرجعية بالنسبة للقطاع كونها تحتل موقعا متميزا في الاقتصاد.

وتبقى تونس الوجهة المفضلة للجزائريين لعدة أسباب أهمها عامل القرب الجغرافي ووحدة اللغة والعادات والتقاليد وعدم وجود تأشيرة، وأن الهجمات الإرهابية التي هزت تونس الشهر الماضي بمتحف الباردو، وصرح أن قطاع السياحة حساس ويتأثر بمثل هذه الأحداث وأصبح المتحف موقعا يرتاده السياح قبل أي مكان في تونس[1].

وبالرغم من توفر الجزائر على العديد من الموارد السياحية، تبقى مؤشرات القطاع السياحي بعيدة كل البعد عن قيمة وأهمية تلك الموارد التي تتوفر عليها، هذه الوضعية تستدعي إعادة تفكير في السياسة السياحية خصوصا وأن الجزائر تتوفر على المؤهلات والشروط الطبيعية والجغرافية والبشرية التي تجعل منها وجهة سياحية رائدة، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، وعلى رأسها تونس من أجل رسم معالم سياحية للجزائر[2].

وخلال سنة 2011/2010 أصبح قطاع السياحة يثير الكثير من الحيرة والمشاكل، باعتبار أن هذا القطاع هو الأكثر تضررا بعد الثورة، كما أكد تقرير أصدره مرصد الظرف الاقتصادي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، ولا تبدو فرصة عودة القطاع إلى مساهمته الاقتصادية مضمونة، ورغم ذلك لم تتلاش بعد كل فرص تعافيه.

[1]– جريدة أخبار اليوم، **مليون و300 ألف سائح جزائري دخلوا تونس في 2014**.

[2]– خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة شمال إفريقيا، (العدد الأول، دت)، ص. 255.

فهذا القطاع فقد الكثير من دعاماته ودق ناقوس خطره، وخاصة أن الأزمة الحالية هي أصعب أزمة بكل المقاييس تجابه هذا القطاع الذي قدرت خسائره خلال الثلاثي الأول من سنة 2011 بأكثر من ملياري دولار قابلة للزيادة[1].

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه العلاقات الاقتصادية الجزائرية التونسية

لقد بذلت جهود كبيرة في إطار العلاقات الثنائية بين الجزائر وتونس من أجل تحقيق التعاون والتقارب الاقتصادي، وعلى الرغم من هذه الجهود بين البلدين، التي ساهمت في إرساء علاقات اقتصادية متينة رغم وجود مجموعة من المعوقات التي عرقلت مسار العلاقات بين البلدين، واختلفت هذه التحديات من داخلية وخارجية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التحديات الداخلية للعلاقات الجزائرية التونسية

إن وجود صعوبات وعراقيل بين الدولتين وتعددها ساهم ذلك في عرقلة مسار العلاقات بين البلدين ومن بين هذه التحديات:

التحديات السياسية:

✓ ضعف أو غياب الإرادة السياسية: إن العلاقات الجزائرية التونسية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية بين البلدين، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تنصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب هذا قدرا من التفاهم السياسي[2].

✓ عدم الاستقرار السياسي داخل تونس بحيث فرضت ثورة 14 جانفي 2011 وما صاحبها من ضغوطات وتداعيات داخلية وخارجية وضعا جديدا على الاقتصاد الوطني الذي تبدو مهمة لاسترجاع نسقه المهمة العاجلة والأكيدة في ظل الانقلاب الأمني وسوء تقدير الأوضاع الراهنة والمستقبلية من قطاعات واسعة

[1]– عبد العزيز الدهماني، **الاقتصاد التونسي التداعيات والآفاق**، مجلة المغرب الموحد، (العدد الثاني عشر، 01 ماي 2011)، ص. 34.

[2]– محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، (المغرب: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011 ص. 318.

تفاوتت أحوالها وتعددت مطالبها، وتراجع إيرادات السياحة وتوقعات تأثير ارتفاع أسعار الطاقة، أسعار الحبوب ومشتقاته إلى سقف عال[1].

التحديات الاقتصادية:

✓ المديونية التي تعتبر واحدة من التحديات الكبيرة على اقتصاديات الدولة التونسية وعلى العلاقات الجزائرية التونسية، فالمديونية لا تمثل مشكلة خاصة بالنسبة للجزائر التي تقلصت مديونيتها إلى أقل من 50% من الناتج المحلي[2].

✓ آثار اجتماعية واقتصادية تضعف من المكاسب الاقتصادية[3]، إلى جانب ذلك تزايد ظاهرة التهريب بين الدولتين، وهو ما يضر بالإنتاج المحلي المماثل ويضيع بعض الموارد الجمركية والضرائب على خزانة الدولة.

✓ وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع وهو ما يضر بالإنتاج داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها.

✓ تركز الصادرات على المواد الأولية كالبترول، الفوسفات، الغاز، الحديد والتي تجد لها أسواق استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأسواق هي أكبر حجما وأكثر قدرة على دفع قيمة هذه الصادرات[4].

---

[1]– عبد العزيز الدهماني، **المرجع السابق**، ص. 33.

[2]– عمر طهري، **تأثيرات الأزمة المالية الاقتصادية، مجلة المغرب العربي الموحد**، العدد الثاني، (جويلية، 2009) ص.28.

[3]– عيسى حمد الفارسي، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعه، مقوماته، معوقات قيامه**، مداخلة في إطار الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف الجزائر، (09 ماي، 2004)، ص. 13.

[4]– موسى رحماني، **التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج مداخلة مقدمة في إطار الندوة العالمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، (02 ماي، 2004)، ص. 125.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه العلاقات الجزائرية التونسية

لقد واجهت العلاقات الجزائرية التونسية تحديات خارجية عرقلت مسارها الوحدوي، ومن بين هذه التحديات.

التبعية التجارية والتقنية:

حيث تؤكد بعض الدراسات أن ثلثي مبادلات الجزائر وتونس تتم مع الاتحاد الأوروبي، وأن 1% فقط من حجم المبادلات التجارية تتم مع بقية دول العالم، إذ تتكون الصادرات الجزائرية التونسية من البترول والغاز الطبيعي، الفوسفات، الحديد وبعض المواد الغذائية.

إذ تمثل هذه الأصناف إلى إجمالي الواردات حوالي 52% في الجزائر، 5% تونس وهذا يدل على تبعية هذه البلدان للاتحاد الأوروبي وعلى الأخص في المجال الصناعي[1] من خلال عقد اتفاقيات تجارية وصناعية.

ورغم الأوضاع السياسية التي مرت بها الجزائر لتستأنف من جديد سنة 2000 عبر عدة جولات بلغت حوالي 17 جولة فرضها الوضع الاقتصادي للجزائر الذي بدأ يتجه نحو اقتصاد السوق، لتنتهي المفاوضات 19 ديسمبر 2001، بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

إن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية لا تختلف عن اتفاقيات الإطار التي اعتمدتها مع تونس، عن طريق التطرق للجوانب الأمنية والحد من الأخطار الأمنية في البحر المتوسط والجوانب الاقتصادية من مسألة حرية تنقل البضائع من مواد صناعية وزراعية، خدمات، قضايا النقل والمنافسة، لحل المسائل المالية والنقدية، إضافة إلى ملف مكافحة الإرهاب.

[1]– محسن الندوي، **المرجع السابق**، ص. 319.

أما المبادلات التجارية:

بحيث نجد أن المبادلات التجارية للجزائر وتونس تتم مع الاتحاد الأوروبي وحده، هذه الخاصية تجعل الدولتين في حالة تبعية شديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي وتجعل من الصعب حدوث تعاون أفقي.

ويمكن استشفاء هذه التبعية في التبعية التجارية والتقنية ،في التبعية الغذائية، حيث أصبحت مشكلة العجز الغذائي هاجس الدولتين وذلك بسبب زيادة عدد السكان، وقلة الإنتاج، مما أدى إلى عجز في موازينها التجارية للمواد الغذائية، حيث تضطر تونس إلى استيراد نصف حاجياتها من الحبوب، والجزائر 3/2 حاجياتها من الحبوب من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعلها عرضة للمساومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1].

المبادلات التجارية الأوروبية التونسية:

إن هدف عملية الشراكة الاقتصادية المالية، والمتمثل في تأسيس منطقة ازدهار مشتركة، يتطلب حرية انتقال السلع والخدمات، فإن الاتفاقية الأوروبية التونسية قد حددت انقضاء فترة اثني عشر عاما لإقامة منطقة تجارة حرة أوروبية تونسية.

المنتجات الصناعية:

إن الشراكة الأوروبية التونسية تضع قيودا على المنتجات الزراعية، والتي تملك فيها تونس مزايا تفوق مزاياها في تصدير السلع المصنعة محليا الإعفاءات الجمركية على السلع المصنعة محليا.

[1]– محمد الأمين لعجال أعجال، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2007)، ص. ص. 180– 181.

المنتجات الزراعية والسمكية:

تحظى الزراعة بأهمية ملحوظة في إطار الاقتصاد التونسي، حيث أنها تشكل حوالي 15% من إجمالي الدخل القومي، كما أن 25% من العمالة التونسية تعمل في إطار القطاع الزراعي[1].

من جانب آخر انتهجت تونس سياسة اقتصادية معتمدة على الصادرات، وتعتبر أغلبية المبادلات التجارية لتونس مع بلدان الاتحاد الأوروبي، بحيث تراوحت ما بين 75% و80% من الصادرات التونسية تجاه الاتحاد الأوروبي، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها القرب الجغرافي، زيادة على عائدات التصدير المرتبطة بالتعاون الأوروبي التونسي.

أما عن الصادرات التونسية:

فتمثلت في الألبسة، المواد البترولية، الأغذية، زيت الزيتون، الصناعات النسيجية والصناعات الكهربائية، الصناعات الغذائية[2].

وفي هذا الإطار يمكن تفسير حاجة الجزائر للتعاون مع الشريك الأوروبي لتأهيل وضعية الجهاز الإنتاجي والاستفادة من الدعم المالي وتحويل التكنولوجيا الذي تستفيد منه الجزائر بعد إمضائها على عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ونذكر في هذا الشأن بأن الاتحاد الأوروبي هو أكبر وأهم شريك اقتصادي للجزائر، حيث تمتص دول الاتحاد الأوروبي ما يقارب 62,7% من الصادرات بالمقابل تستورد الجزائر 58,0% من السلع والمنتجات من دول الاتحاد الأوروبي، مع العلم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة أساسية على إنتاج النفط،

[1]– مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية البينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة العربية، العدد السابع، (السنة الرابعة، 2009)، ص. ص. 86–87.

[2]– مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة تلمسان، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص. 186.

البترول والغاز، الذي يشكل 97% من الصادرات و 30% من الناتج الداخلي الخام و 63% من الميزانية العامة للدولة[1].

حيث شهدت المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تزايدا مستمرا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 05: يمثل تطور التجارة الخارجية للجزائر 2006– 2010

السنوات / المبادلات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج قطاع المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2810
الصادرات المحروقات	43937	53456	58631	77361	44128	55527	71427	69804	63752	14660
إجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	95662
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	33058
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	6264

المصدر: http://www.andi.dz

[1]– رضوان سوامس، **الآثار الاقتصادية والنقدية لتوسع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة في إطار الندوة الدولية بعنوان أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورو متوسطي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، (06– 07 ديسمبر 2003)، ص. 20.

من خلال الجدول الموضع أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓ ارتفاع صادرات الجزائر خارج المحروقات من سنة 2005 إلى 2014 تزايدا مستمرا في صادراتها.

✓ أما الصادرات المحروقات نلاحظ ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2008 شهدت الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي استقراراملحوظا، وتراجعت في سنة 2009 بقيمة 44188 لتعود إلى الارتفاع في بداية 2010 إلى غاية 2014.

✓ أما بالنسبة للواردات من بداية 2005 ارتفاعا عاما ملحوظا إلى غاية 2014.

✓ أما بالنسبة للميزان التجاري نلاحظ وجود ارتفاع مستمر إلى غاية 2013 بقيمة 11065 لتعود إلى الارتفاع في سنة 2014.

شكل رقم 01: يمثل تطور التجارة الخارجية للجزائر

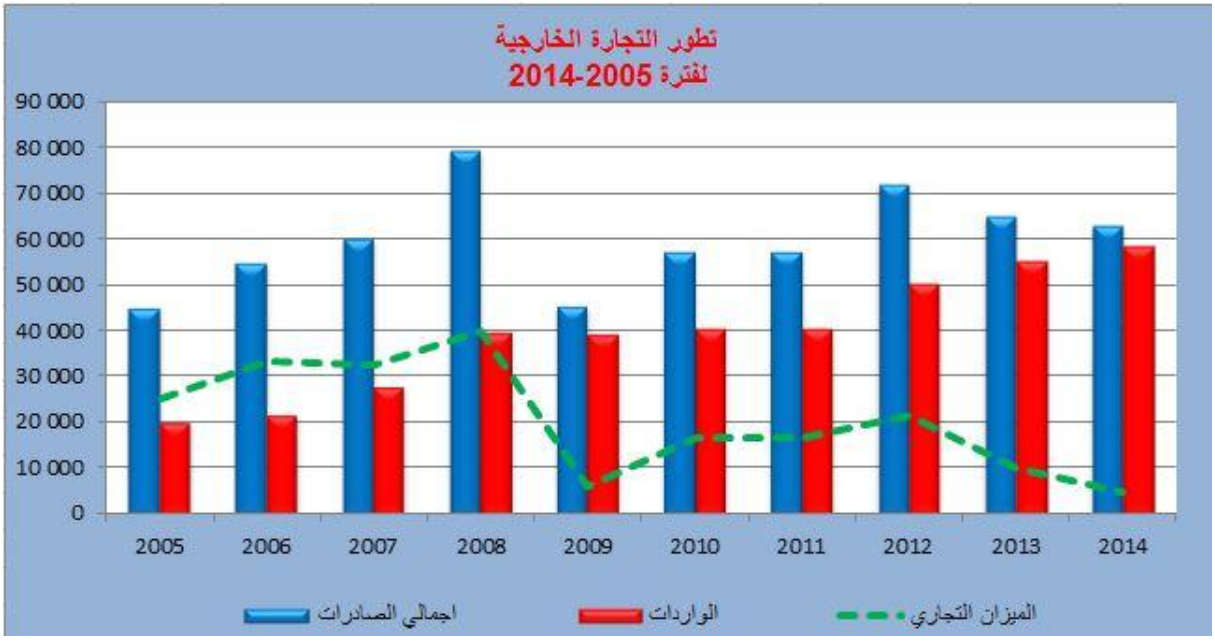

المصدر: http://www.andi.dz

ومن خلال هذا المنحنى نلاحظ أن الجزائر حققت خلال سنة 2014 فائضا تجاريا قدره 04,63 مليار دولار، وقد بلغت قيمة الصادرات 62,93 مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 04,47.

أما الواردات فقد بلغت قيمتها 58,33 دولار أي بزيادة قدرها 06% مقارنة بعام 2013، ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة.

وعلاوة على ذلك من حيث تغطية الواردات بالصادرات فإن النتائج تدل على أنها تحررت إلى 108% سنة 2014 مقابل 18% سجلت في 2013.

إضافة إلى ذلك تحديات العولمة التي تقف في وجه دول المغرب العربي بصفة عامة والجزائر وتونس بصفة خاصة، وتضغط على تحرير تجارتها البينية، والتي تتطلب مراجعتها في مستويات أعلى من التنافسية.

وهاته الأخيرة تحتاج إلى عدد من الإصلاحات الأساسية، خاصة المرتبطة بالجانب النوعي والمتعلقة بتأهيلها بشكل مباشر وإيجابي، فالآثار السلبية للعولمة تفرض على الدول بشكل عام والجزائر وتونس بشكل خاص، حيث تفرض هذه الدول للتصدي لتوجهاتها وآثارها التي تحول دون فرض النمو على الدول، ولا بد لها أن تتخذ مواقف اقتصادية سياسية صلبة تكون في مستويات الوقوف في وجه الساسة بمقوماتها السياسية والاقتصادية[1].

مشكلة المديونية الخارجية:

إن السياسات التمويلية التي اتبعتها تلك الدول في تمويل التنمية بالإضافة إلى استمرارها في الاستهلاك والاستثمار والاستيراد بدرجة تفوق كثيرا الإنتاج والتصدير، وقد صاحب كل ذلك بيئة خارجية غير مواتية تمثلت في تفاقم شروط الاقتراض وتدهور أسعار سلع التصدير الرئيسية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز الجاري بميزان المدفوعات وتفاقم أزمة الديون الخارجية.

غياب الديمقراطية في تونس التي تعتبر الوسيلة الفضلى لإبعادها عن العنف الذي بات يتهددها حيث أن العلاقات الثنائية تنجح بمقدار ما يكون المجتمع المدني حاملا لها، وفضاء لتحققها، ذلك أن هناك علاقة جدلية بين المجتمع المدني ووجود الديمقراطية[2].

---

[1]– محمد غربي، **تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر (د س)، ص. 13.

[2]– فتيحة شيخ، **المرجع السابق**، ص. 200.

وعليه تعتبر شراكة كل من الجزائر وتونس مع الاتحاد الأوروبي لم يسبقها أي تنسيق، بل سارعت تونس تتفاوض بمفردها مع الاتحاد الأوروبي، ولحقتها الجزائر مؤخرا مما سمح بوجود عدم تكافؤ ملاحظ على جميع المستويات.

هذا ما أدى إلى إضعاف الموقف التفاوضي للجزائر وتونس تجاه كتلة موحدة مكونة من 12 دولة أوروبية، ونتج عنه صعوبة في المفاوضات وجعل الاتحاد الأوروبي يمرر ما يشاء من شروط انعكست على الدولتين بنتائج سلبية.

هناك عدم تكافؤ في المبادلات التجارية بين الاتجاهين سواء منها الجزائر وتونس والاتحاد الأوروبي، إذ تستأثر بحصة الأسد في المبادلات التجارية.

وأدى ذلك إلى تعميق التبعية الاقتصادية والمالية للجزائر وتونس إلى أوروبا، والتي يمكن ملاحظتها في هشاشة الاقتصاد لكلا البلدين، والتي تتأثر مباشرة وبسرعة بالتقلبات الظرفية التي تحدث في الأسواق الأوروبية نتيجة عامل التبعية فيما يخص المبادلات التجارية.

بالإضافة إلى التبعية لمصادر التمويل الخارجي، والذي أغلبه أوروبي، حيث نتج عنه مديونية مرتفعة يذهب الجزء الاكبر منها لخدمة الدين الخارجي على حساب الاستثمارات المنتجة، بالإضافة إلى استيراد السلع الاستهلاكية لتلبية الحاجيات السكانية المتزايدة، فالتعاون الجزائري التونسي يمليه القرب الجغرافي، والشراكة الجزائرية والتونسية مع الاتحاد الأوروبي يمليها الواقع الدولي باعتباره حتمية لابد منها[1].

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية التونسية

رغم التحديات التي واجهتها العلاقات الاقتصادية الجزائرية التونسية في عدة نواحي، وجب تبني مجموعة من الحلول التي قد تساعد في تجاوز هذه العقبات والاستشراف لمستقبل العلاقات بين البلدين وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

[1]– محمد الأمين أعجال لعجال، **المرجع السابق**، ص. 226.

المطلب الأول: الحلول المقترحة لتجاوز التحديات في العلاقات الجزائرية التونسية

رغم الصعوبات التى تواجهها العلاقات الجزائرية التونسية وجب اعطاء مجموعة من الحلول لتجاوز العراقيل وهي كالتالي:

- ✓ الزيادة الهامة في الإنتاج والتخصص أكثر لدى الدولتين.
- ✓ تعزيز الشبكات التجارية حيث لا يستطيع عدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتسويق منتجاتها والإدارة والتفاوض التجاري العالمي.
- ✓ تعزيز الحضور على المستوى الدولي في المعارض ونهج إستراتيجية الصادرات أكثر جرأة، وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والانخراط الدبلوماسيين في برامج ترقية الصادرات.
- ✓ القيام بدراسات من قبل وزارات التجارة الخارجية ومراكز تنشيط الصادرات وغرف التجارة.
- ✓ النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي له دور كبير في نشاط اقتصاديات وتعتبر المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات ذات العلاقة المباشرة بالمستهلك وفي كثافة صورها إلى أنها تمثل القفزات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المصانع الكبيرة من مواد خام وغيرها[1].
- ✓ تفعيل أكثر للسياسات الموجهة للقطاع الإنتاجي باعتبار أن مدى فعالية نمط الإنتاج الذي يتم اختياره كثيرا ما يعتمد على مرحلة التنمية[2].
- ✓ التغلب على ندرة الموارد التي تعاني منها الجزائر وتونس باعتبار أن كلا منهما تعاني من ندرة في مورد، وتتمتع بوفرة مورد أو مواد أخرى.
- ✓ الحد من التقلبات في حصيلة الصادرات، وأن الحد من التقلبات الدورية في حصيلة الصادرات للجزائر وتونس، والتي تعزى في الغالب إلى التقلبات الدورية في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة. كما من شأنه

[1]– عادل زغدي، **المرجع السابق**، ص. ص. 177– 178.

[2]– هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي**، (الأردن: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 155.

دعم البلدان المغاربية في تعاملها مع الخارج من خلال خلق اقتصاد أكثر تنوعا وبالتالي أقل اعتمادا على العالم الخارجي، وخاصة في السلع الأساسية والضرورية.

- ✓ تحفيز الاستثمارات، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات بين الجزائر وتونس بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، بحيث تكون هذه الاستثمارات ذات تكنولوجيا عالية يمكن الاستفادة منها بشكل إيجابي.
- ✓ خلق فرص عمل بين الدولتين الذي يؤدي إلى اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات، وهذا من شأنه خلق فرص جديدة للعمل في الدولتين، ومن ثم الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها الدولتين[1].
- ✓ تحسين كفاءة الاقتصاديات المحلية والإقليمية.
- ✓ الفعالية في مكافحة الفقر.
- ✓ الحفاظ على البيئة مع ضمان التنقل اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تبني إجراءات المتابعة في مجال التعاون بين البلدين من أجل تدعيم منطقة التبادل الحر، هذه الإجراءات تتعلق بمختلف القطاعات التمويل، النقل، الهياكل الأساسية، الطاقة والسياحة.
- ✓ التعاون بين الجزائر وتونس من أجل تنسيق إدارتها لمشكلة المديونية الخارجية.
- ✓ تعتبر السياحة في تونس عاملا أساسيا في صالح توسيع السوق الداخلية ومحفزا للتبادل داخل المنطقة بهذا تظهر ضرورة التعاون في ميدان حركة الأشخاص[2].
- ✓ تواجه دول المغرب العربي عامة والجزائر وتونس خاصة من تحديات التطور العلمي والتكنولوجي المترتبة عن الثورات الصناعية التي اجتاحت العالم، والتي ما فتأت تؤثر فيه وآخرها ظهور ما يسمى بالبلدان الصناعية الجديدة أو النمور مثل كوريا الجنوبية، تايوان، البرازيل، بالإضافة إلى الدول الصناعية السابقة والتي أرست أسس صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ولا سبيل للجزائر وتونس أن تحد وجودها

[1]– محسن الندوي، **المرجع السابق**، ص. ص. 317، 318.

[2]– فتيحة شيخ، **المرجع السابق**، ص. 221.

إلا إذا تحولت إلى قطب صناعي واقتصادي متكامل، ولن يكون ذلك إلا بالتحكم في التكنولوجيا وتطويعها لخدمة التنمية المشتركة.

✓ تشجيع نشاطات بعض المشروعات الحيوية وتحويلها إلى مشروعات إقليمية وتجسيدها على أرض الواقع المعاش، وذلك يرصد الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى البلدين، والعمل على الاستفادة منها لباقي الدول الأخرى، وبذلك تساهم في خلق سوق موحدة لهذه النشاطات تخلو من كل الحواجز والجمارك والقيود[1].

المطلب الثاني: استشراف واقع العلاقات الجزائرية التونسية

إن مستقبل العلاقات الجزائرية التونسية يتوعد بمستقبل يكون التعاون والتقارب الأمني والاقتصادي، السياسي المحور الرئيسي في وجود هذه العلاقات خاصة وأنها بعيدة عن اتحاد المغرب العربي، وعليه يمكن أن نستشرف مستقبل العلاقات الجزائرية التونسية في:

✓ إمكانية أن يكون تعاون اقتصادي بين الجزائر وتونس مكثف، وزيادة حجم الاستثمارات، ويكون هناك واقع أساسي هو التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات والخبرات خاصة في مجال مكافحة الإرهاب[2].

فالتعاون الثنائي هو الوسيلة الأنجع للارتقاء بالعلاقات الجزائرية التونسية باعتبار أن المبادلات تحكمها الاتفاقيات الثنائية، وعليه من الاستحالة – حاليا– تطوير الاتحاد، فالأفضل هو تعميق التعاون الثنائي كوسيلة لتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي.

إضافة إلى أن الجزائر وتونس من المتوقع أن تكون زيادة في مستويات التجارة، ولذلك نستشف سيناريوهين:

السيناريو الأول:

[1]– محمد الأمين لعجال أعجال، **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك**، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص. 340.

[2]– ليلى قطاف، **اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، (13 و14 نوفمبر)، 2006.

إما التعاون والتقارب بشكل حقيقي لمواجهة التحديات الدولية، والانكباب على حل القضايا التنموية الداخلية واستغلال مؤهلاتها من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي، وتعزيز الإصلاح الاقتصادي والاندماج في المحيط العالمي

إضافة إلى خلق أجهزة وشركات بين الجزائر وتونس تكون هذه الشركات قادرة على المنافسة ماليا وإنتاجيا وقادرة أيضا من حيث الثروة البشرية التي تديرها، إذ من الممكن أن تنشأ تكتل اقتصادي قادرة على المنافسة، فإذا تمكنا من المنافسة على المستوى المغاربي فإننا قادرون بالطبع التوجه إلى المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي، وقد بدأ التجسيم الفعلي من خلال العقود التي أبرمت من خلال الملتقيات[1]

السيناريو الثاني

سيناريو الجمود والتشنج والانهماك بوضع المكائد بعضها لبعض وبقاء الوضع على ما هو عليه[2].وتبقى تبعية هذه الدول للاتحاد الاوربي،و عدم استمرار هذه العلاقات وفشلها وغياب الارادة السياسية للدولتين مما يضعف العلاقات بين الجزائر وتونس.

[1]– ولد عبد الله، **المرجع السابق**، ص. 28.

[2]– عمر العسوي، **مشروع الحكم الذاتي وآفاق التعاون المغاربي**، على الموقع: http://www.majalah.new.ma.

خاتمة الفصل الثالث:

- بعد التطرق للعلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتونس نخلص إلى:

– التعاون الاقتصادي الجزائري التونسي يعتبر الوسيلة الهامة لتعزيز التقارب بين البلدين، وذلك عن طريق الاتفاق على المسائل الاقتصادية وتوفير المعلومات التجارية والمالية، خاصة الاستثماريين البلدين في مختلف المجالات.

– إن التبادلات التجارية بين الجزائر وتونس كانت جد معتبرة مقارنة مع الاتحاد الأوربي التى شهدت نموا متزايدو سريعا في وتيرة متزايدة لصادرات الجزائر وتونس نحو الاتحاد الأوربي.

– الرؤية الموحدة للنخب السياسية الحاكمة للبلدين وذلك من خلال تكثيف اللقاءات والزيارات لمسؤولي الحكومات من أجل تقوية العلاقات الاقتصادية.

– إن الانطلاق من العلاقات الثنائية المشتركة والشاملة سيسهم في الوصول الى الاتحاد الجمركي القطاعي، فالسوق المغاربية المشتركة.

–تم التطرق الى الحلول المقترحة لتجاوز التحديات في العلاقات الجزائرية التونسية بزيادة الانتاج وتنويعه،وضرورة توفر الارادة السياسية للدولتين مما يسهم في زيادة التعاون الاقتصادي.

–اضافة الى استشراف واقع العلاقات الجزائرية التونسية انطلاقا من سيناريو التقارب و التعاون وسيناريو الجمود والفشل،

الخاتمة

تبعا لإشكالية البحث التي تمحورت حول البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية التونسية وتأثيره في هذه العلاقات مع اختبار الفرضيات التي تمحورت:

إنه كلما تراجعت نسبة التبادلات التجارية بين الجزائر وتونس أثر ذلك في مسار العلاقات الجزائرية التونسية، أثبتت هذه الفرضية صحتها ذلك أن تراجع وانخفاض التبادل التجاري بين البلدين سيؤدي اللى التقليل من فرص التعاون الاقتصادي.

أما الفرضية الثانية انه كلما زاد اتعاون الأمني بين الجزائر وتونس ساهم ذلك زيادة التقارب بين البلدين، أثبتت هذه الفرضية صحتها ذلك أن التعاون الأمني بين البلدين سيساعد في التنسيق الأمني خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، باعتبار أن الجزائر لها خبرة في هذا المجال.

فالبعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية التونسية هو موضوع مهم لدى الباحثين والدارسين، يمكن القول أن المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس هي جد محتشمة ومتواضعة، إلا ان تعاملهم أكبر بين الدول الإتحاد الأوربي الذي الحصة الأكبر والتي أثرت على هذه الدول، ومن هنا يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- توجد لدى الجزائر وتونس العديد من المقومات التي قد لا تتوافر في أي تكتل آخر مثل المقومات الجغرافية والتي تتمثل في الموقع الجغرافي المتميز واتساع المساحة واختلاف المناخ لما يسمح بتنوع المنتجات.
- لقد ساهم القرب الجغرافي والتقارب الاجتماعي والتعاون الاقتصادي والأمني بين الجزائر وتونس.
- لقد ساهم العامل الثقافي في العلاقات الجزائرية التونسية من خلال الندوات الفكرية والملتقيات العلمية التي عملت على التقارب بين البلدين.
- إن الوضع الأمني المتدهور في تونس خلال فترة 2010- 2011 ساهمت بشكل كبير في استفحال ظاهرة الإرهاب التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد التونسي.

- موقف الجزائر المحايد تجاه الثورة التونسية التي اعتمدت على سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة.
- تزايد التقارب بين الجزائر وتونس في محال مكافحة الإرهاب باعتبار أن الجزائر لها خبرة كبيرة، ومرت بعشرية سوداء أهلها ذلك لان تكون رائدة في هذا المجال.
- التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية لم تكن نتائج ايجابية في العلاقات الثنائية بل كانت في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوربي الذي حقق فعالية أكثر.
- إن اختلاف وتنوع المنتوجات والمواد الأولية بالنسبة للبلدين ساهم ذلك في خلق تعاون وتبادل لهذه المنتوجات.
- المشاريع الاقتصادية الجزائرية التونسية هي سبيل نحو تحقيق التنمية المغاربية.
- ضعف التبادل التجاري بين الجزائر وتونس مقارنة مع العلاقات الاوربية.

تركيز تونس في اقتصادها على السياحة التي تساهم بشكل كبير في الدخل القومي للدولة، وزيادة التعاون بين البلدين وتكثيف التعاون في هذا المجال.

لذا فان التعاون بين الجزائر وتونس أصبح حتمية، باعتبار أن التعاون الأمني الذي تزايد بشكل كبير مقارنة بالجانب الاقتصادي الذي لم يصل بعد الى مستوى مقبول لعدة اعتبارات منها: التبعية لدول الإتحاد الأوربي، فالشراكة مع دول الإتحاد الأوربي لم يعد خيارا بالنسبة للجزائر وتونس، وإنما هو واقع مفروض عليها يتطلب منها الاستغلال الأمثل لمكاسب هذه الشراكة والتعامل بعقلانية لأعبائها.

لكن تبقى العلاقات الثنائية بين الجزائر وتونس خطوة مهمة في بناء علاقات متميزة فالانطلاق من علاقات ثنائية في انشاء سوق مغاربية مشتركة سيسهم في زيادة فرص التعاون والتبادل بين جميع الدول المغاربية.

قائمة المصادر

والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- الدهيمي الاخضر عمر، **مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية**، السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2015.

2- المديني توفيق، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011.

3- الندوي محسن، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، المغرب: منشورات الحلبي الحقوقية،2011.

4- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

5- الفيلالي الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية– دراسة سياسية قانونية–**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

6- بيليس جون، ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

7-بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري- الجزائر- أوربا- الحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر التوزيع، 2005.

8- براهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

9- برايار فيليب، **العلاقات الدولية**، تر: حنان فوزي حمدان، بيروت: دار مكتبة الجلال، 2009.

10- بخوش صبيحة، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

11- جونسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد السيد سليم، السعودية: عمان لشؤون المكتبات 1989.

12- دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية،1993.

13- طشطوش هايل عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن: دار حامد اليرموك، 2010.

14- كاظم حبيب، **الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوربي** ط2، دم، 2000.

15- مبارك الكريم عوض ياسر، الحسن عثمان، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008.

16- هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي**، الأردن: دار الصفاء للطباعة للنشر والتوزيع، 2005.

17- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

18- مصباح عامر، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011.

19- مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

20- موسى محمد، **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**، بيروت: دار البيارق، 1993.

21- محمد فهمي عبد القادر، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

22- عكروم ليندة، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط** الجزائر: دار بن بطوطة، 2013.

23- فرا نكل جوزيف، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي، السعودية: مطبوعات تهامة،ط.2، 1984.

24- فرج أنور محمد، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نظرية نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

25- حتى ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1983.

26- خليل حسين، **العلاقات الدولية- النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا-**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

27- غيبلن روبرت، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

28- غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

ثانيا: المجلات

1- أبو القسم خشيم مصطفى عبد الله، **اتفاقيات الشراكة الأورمغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية البينية لدول اتحاد المغرب العربي**، مجلة الجامعة العربية، العدد السابع، السنة الرابعة، 2009.

2- الدهيمي عبد العزيز، **الاقتصاد التونسي التداعيات والآفاق**، مجلة المغرب الموحد، العدد الثاني عشر ماي 2011.

3- دريس باخوية، **جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي-تونس-الجزائر-المغرب**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، جوان 2014.

4- زرقون إسماعيل، **المغرب العربي والصراع الدولي**، مجلة الواحات، العدد التاسع، 2010.

5- طهري عمر، **تأثيرات الأزمة المالية الاقتصادية**، مجلة المغرب الموحد، العدد الثاني عشر، جويلية 2009.

6- كواش خالد، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة شمال إفريقيا، العدد الاول، د س.

7- ولد عبد الله، **تكتل اقتصادي قادر على المنافسة، مجلة المغرب الموحد**، العدد الثاني، جويلية 2009.

8- لعجال اعجال محمد الأمين، **معوقات التكامل في إطار الاتحاد ألمغاربي وسبل تجاوز ذلك**، مجلة المفكر، العدد الخامس، د س.

9- موسى أمال، **القيروان عاصمة** للثقافة **الاسلامية**، مجلة المغرب الموحد، العدد الثاني، 2009.

10- شكري عز الدين، **المغرب العربي الكبير وآليات الوحدة والتجزئة**، مجلة الأهرام، العدد التاسع 2010.

11- غربي محمد، **تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر، دس.

ثالثا: الدراسات غير المنشورة

1- العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011.

2- العاقل رقية، **إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008.

3- دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الجزائرية 1990- 2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008.

4- زغدي عادل، **دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال فترة 1995- 2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، 2013.

5- زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان، قسم العلوم السياسية، 2011.

6- حشاني فاطمة الزهراء، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات الجديدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008.

7- لعجال اعجال محمد الأمين، **إستراتيجية الاتحاد الأوربي تجاه المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2007.

8- مسكين عبد الحفيظ، **دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر- حالة الديوان الوطني للسياحة-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، قسم العلوم التجارية 2010.

9- معمري خالد، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008.

10- مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي- دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، 2013.

11- نزاري صفية، **الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة- دراسة مقارنة لحالات الجزائر-تونس-المغرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011.

12- نعاسي وفاء، **الطلبة الجزائريون الزيتونيين والحركة الإصلاحية الجزائرية 1954-1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة بسكرة، قسم العلوم الإنسانية،2014.

13- قط سمير، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة- قطاع النفط أنموذجا-** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة قسم العلوم السياسية، 2008.

14- قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه- التحديات والرهانات-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011.

15- صايش عبد المالك، **التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عنابة، قسم الحقوق، 2007.

16- شطيبي محمد، **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2009.

17-شيباني إيناس، **السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن- دراسة تحليلية مقارنة-**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

18- شيخ فتيحة، **الاندماج الاقتصادي ألمغاربي بين الإقليمية والعولمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2013.

19- غول حمزة، **البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، قسم العوم السياسية والإعلام، 2012.

رابعا: الملتقيات

1- الفارسي عيسى محمد، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعه- مقوماته- معوقات قيامه**، مداخلة مقدمة في إطار الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كإلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، جامعة سطيف، الجزائر، 9 ماي، 2004.

2- الغرام جهاد، **سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000 نمط الإمكانيات وحدود الدول**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، 28-29 افريل، 2014.

3- بوفليح نبيل، تقرورت محمد، **التجربة المغاربية في قطاع السياحة-تونس والمغرب- أنموذجا**- مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر وواقع وافاق، معهد العلوم الاقتصادية البويرة، 11-12 ماي، 2010.

4- حواس زهيرة، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل الدائرة الأمنية العربية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي المحددات والإبعاد، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، 28-29 أفريل، 2014.

5- سوامس رضوان، **مداخلة مقدمة في إطار الندوة الدولية حول اثر التوسع الأوربي على المشروع الأورو متوسطي**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 6-7 ديسمبر،2003.

6- قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر، 2006.

7- رحماني موسى، **التكامل العربي بين خيار التخصص والإندماج**، مداخلة مقدمة في إطار الندوة العالمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين تفعيل الشراكة العربية الأوربية، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 09 ماي، 2004.

8- رشام كهينة، قايسي آسيا، **التجربة التونسية في مجال السياحة واقع- اللأبعاد والرهانات-**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي للسياحة في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، البويرة.

9- رداف طارق، **الدبلوماسية الجزائرية وإشكالية الدولة الفاشلة في دول الحراك العربي**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي- المحددات والأبعاد-، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، 28- 29 أفريل، 2014.

10- خالدي عبد الكامل، **دور الجزائر الإقليمي ومرتكزاته**، مداخلة مقدمة في أطار الملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي- المحددات والأبعاد-، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، 28-29 أفريل، 2014.

خامسا: التقارير

1- تقرير صندوق النقد الدولي، **التجارة البينية لدول المغرب العربي**، 2010.

2- وزارة التجارة، **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية- الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر**-، سبتمبر. 2009.

3- وزارة التجارة، **صادرات ومصادر الوحدات السلعية**، 2006.

4- المورد الثقافي، **دراسة مقارنة عن بعض جوانب السياسات الثقافية في الجزائر- تونس- المغرب- مصر**- ميزانية الثقافة اللامركزية للتبادل الثقافي، 2013.

سادسا: الوثائق الرسمية

1- نايت الصغير عبد الرزاق، **المثال الجزائري التونسي**، صحيفة التحرير الجزائري، العدد 565، فيفري 2015.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **اتفاقيات واتفاقات دولية**، العدد الثاني عشر، فيفري، 2010.

3- جريدة الشروق، **زيارة القايد السبسي إلى الجزائر**، العدد 4635، فيفري. 2015.

4- صلاح ب، **لعمامرة يؤكد الجزائر وتونس متمسكتان بالتعاون الأمني والإستراتيجي**، صحيفة الرائد العدد 1436، 2015.

4- جريدة إخبار اليوم، **مليون و300 ألف سائح جزائري دخلوا تونس في 2014**.

سابعا: المواقع الالكترونية

1- العسري عمر، **مشروع الحكم الذاتي وآفاق التعاون ألمغاربي**، على الموقع:

http: //am.wen.halajam.www

2- وهبة عبد الله، **الاقتصاد السياسي الدولي**، على الموقع: http://3arabcioud:com

3- عويمر مولود، **أيام في تونس**، على الموقع: http://adabasham.net/show.php?sid=80044-

4- بشارة عزمي، **وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة**، في الموقع:

http://www.aljazeera.net/Knowledgegate/opinions/

5- محمود علي عبده، **الثورة التونسية الأسباب وعوامل النجاح والنتائج**، على الموقع:

http://www.SIS.gov.eg/VR/B4/8.htm

6- غازي مصلح، **الاقتصاد السياسي في العلاقات الدولية**، على الموقع:

http://samapal.net

7- **سفارة الجزائر بتونس**، على الموقع:

http://www.anbdz.tn./relationbilaterales/rubrique.economique

8- **وزارة الشؤون الخارجية**، على الموقع:

www.diplomatie.gov.gtn/index.php?id=357sno-cache

9- جريدة الحوار، الغنوشي: **العلاقات الجزائرية التونسية هي أحسن مما كانت**، عليه على الموقع:

www.elhiwar.net.com

10- جريدة الوطنية، **سبل دفع وتطوير العلاقات الجزائرية التونسية**، على الموقع:

www.afrigatenews/net/content

11- جريدة الرائد، **تنسيق جزائري تونسي لتعقب الخلايا النائمة للإرهاب**، على الموقع:

http://alraaed.com/ara/watan/64540

12- القدس العربي، **الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود**، على الموقع:

http://alkuds.co-uk

13- جريدة الاتحاد، **عشرات الآلاف التونسيين وزعماء يخرجون في مسيرة ضد هجوم البارد**، وعلى الموقع: http://www.alitihad.ae/details.php?id

14- جريدة الموطن، **البعد الحضاري ساهم في توطيد الروابط بين شعوب البلدان المغاربية**، على الموقع: www.elmouwatane.com/?p=301

المراجع باللغة الفرنسية:

- **LES OUVRAGES :**

[1] - Jean Jacques Roche, **Théorie des relations internationales**, Paris: MONTCHERSTIEN? 1997, P. 19

- **LES SITES WEB :**

[2] - journal Independent, Algerie- Tunizie: **Entente sur la coordinati, sécuritaire**, clio 06 fivrier 2015, Accessible en ligne http://jeune indépendant.net

[3] - Micheal useth. **what is international political economy**, Accessible en ligne http://www.2ups.edu/ipe/

فهرس

المحتويات

الفهرس

مقدمة.....(أ–و)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للبعد الاقتصادي في العلاقات الدولية.....01

المبحث الأول: دراسة مفاهيمية للاقتصاد السياسي الدولي.....02

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد السياسي الدولي.....02

المطلب الثاني: مبادئ الاقتصاد السياسي الدولي.....04

المطلب الثالث: أهداف الاقتصاد السياسي الدولي.....07

المبحث الثاني: أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية.....09

المطلب الأول: مكانة البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية.....09

المطلب الثاني: تأثير البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية.....11

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبعد الاقتصادي في العلاقات الدولية.....14

المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة.....14

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية الجديدة.....18

خلاصة الفصل.....23

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للعلاقات الجزائرية التونسية.....24

المبحث الأول: تحليل الحركيات السببية للثورة التونسية.....25

المطلب الأول: أسباب الثورة التونسية.....25

المطلب الثاني: موقف الدبلوماسية الجزائرية تجاه الثورة التونسية.....28

المبحث الثاني: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية التونسية.....30

المطلب الأول: المبادرات الأمنية الجزائرية التونسية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.....31

المطلب الثاني: التعاون الجزائري التونسي في مكافحة الارهاب الدولي.....37
المبحث الثالث: البعد الاجتماعي والثقافي في العلاقات الجزائرية التونسية.....43
المطلب الأول: التقارب الاجتماعي في العلاقات الجزائرية التونسية.....44
المطلب الثاني: التقارب الثقافي في العلاقات الجزائرية التونسية.....46
خلاصة الفصل.....50
الفصل الثالث: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية التونسية.....51
المبحث الأول: التعاون الاقتصادي الجزائري التونسي.....52
المطلب الأول: الاستثمارات ودورها في العلاقات الجزائرية التونسية.....52
المطلب الثاني: التعاون التجاري بين الجزائر وتونس.....56
المطلب الثالث: دور القطاع السياحي في العلاقات الجزائرية التونسية.....61
المبحث الثاني: التحديات التى تواجه العلاقات الاقتصادية الجزائرية التونسية.....65
المطلب الأول: التحديات الداخلية.....65
المطلب الثاني: التحديات الخارجية.....67
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية التونسية.....74
المطلب الأول: الحلول المقترحة لتجاوز تحديات العلاقات الجزائرية التونسية.....74
المطلب الثاني: استشراف واقع العلاقات الجزائرية التونسية.....76
خلاصة الفصل.....78
الخاتمة.....80
المصادر والمراجع.....81
فهرس الجداول والأشكال

قائـمة الجــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنواع الصادرات والواردات الجزائرية التونسية	58
02	يمثل قيمة المنتجات المصدرة إلى تونس	58
03	يمثل صادرات ومصادر الواردات السلعية	59
04	يمثل اتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي	60
05	يمثل تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2010/2006.	70

قائـمة الأشكـال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح اسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية	33
02	يوضح أسباب ودوافع السياحة	63
03	يمثل تطور التجارة الخاجية للجزائر 2014/2006	71

الملخص:

إن موضوع البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية التونسية يعد من الموضوعات المهمة في العلاقات الدولية، إذ عرفت هذه العلاقات تطورات حاسمة في مختلف المجالات وذلك بالتعاون والتضامن شمل الجانب الأمني، الثقافي، الاقتصادي.

ويهدف هذا البحث في إبراز واقع التعاون الاقتصادي والأمني بين الجزائر وتونس ومعرفة حجم المبادلات التجارية والاستثمارات بين الدولتين والتعاون في مكافحة الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب الذي انتشر بشكل كبير على الحدود بين الجزائر وتونس.

لذا محور إشكالية البحث يدور حول السؤال الرئيسي:

- ❖ كيف يساهم البعد الاقتصادي في تعزيز العلاقات الجزائرية التونسية ؟

وعليه فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ يعتبر البعد الاقتصادي ذات أهمية في العلاقات الدولية لماله من تأثير على الإفراد والمؤسسات باعتباره يحدد قوة الدولة في النظام الدولي.
- ❖ إن العلاقات الجزائرية التونسية من امتن العلاقات الجوارية في منطقة المغرب العربي بحكم التقارب الجغرافي الذي ساهم في توسيع هذه العلاقات.
- ❖ يعتبر التواصل الاجتماعي والثقافي أهم ما ميز العلاقات الجزائرية التونسية وذلك بحكم التاريخ المشترك ووحدة الدين، وعقد ملتقيات وندوات فكرية بين الجزائر وتونس.
- ❖ أهم ما ميز العلاقات الجزائرية التونسية هو التعاون في مجال مكافحة الإرهاب خاصة وأن الجزائر لديها خبرة في هذا المجال اكتسبتها في فترة العشرية السوداء أهلها أن تلعب الدور الإقليمي في منطقة المغرب العربي.
- ❖ إن حجم المبادلات التجارية الجزائرية التونسية هي جد متواضعة مقارنة بحجم التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي.

- تعتبر المديونية الخارجية من بين التحديات التي تواجه العلاقات الجزائرية التونسية إضافة إلى التبعية لدول الاتحاد الأوربي التى تزايدت بشكل كبير في السنوات الأخيرة.
- إن عدم الاستقرار الداخلي في تونس أثر سلبا على الاقتصاد التونسي وعلى العلاقات الجزائرية التونسية.

ملخص باللغة الإنجليزية

The economic dimention in the algerien – Tunisien relationships is considered one of the most important spheres in the international affairs. The latter know a lot dessessive developement in different fields, replaying heavily on the coroporation and mitual help in the cultural, economic and the security aspect.

The current research aims at shedding light on the previously mentioned aspect relations between both countries, in order to scale and be acquented with the investement as well as trade taking place both countries Besides, flighting terrorism that went wide spread lately , and illegal immigration at the borders between both countries.

The main question of research revolves arround :

- **How does the economic dimention is very important in the international relations due to the impact on individuels and institutions a like as it is the measure of the power of gouvernements ib the international area.**
- **The Algerien – Tunisien relationships is the light test in North Africa (The Magherbian Arab Countries) due to proximity factor that helped flourshing the relationships.**
- **Social and cultural connections are among the most important features in the Algerien – Tunisien affaires considering sharing the some relogion ans history.**

Besides the intellectuel meetings and conferences that take place between both countries on regular basis throughout history.

- **Another crusial field of relationship between the neighbour countries is the flight against terrorism. Especially with the experience Algeria earned during the dark decode that accentrated the position of algeria in the region.**
  - **The Business trade external depts is considered a hump in the Algerien – Tunisian international affaires. In addition to their dependonce tot he EU that keeps groving over the last year.**

Europien Union